

أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ محمود أحمد أحمد علي (*)

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين كل من درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، فمن خلال الدراسة النظرية تم تناول مفهوم التخصص الصناعي ومدخل قياسه، وأهميته، وتم تناول تدوير منشأة مراقب الحسابات والآراء المؤيدة والآراء المعارضة له، وأخيراً تناول مفهوم تقلبات عوائد الأسهم وكيفية قياس هذه التقلبات.

وتناولت الدراسة التطبيقية التحليل الأساسي لاختبار فروض البحث، حيث أظهر التحليل الإحصائي قبول صحة الفرض الأول، حيث تؤثر درجة التخصص الصناعي سلبياً على تقلبات عوائد الأسهم، كما لا يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد الأسهم وكذلك قبول صحة الفرض الثاني، حيث يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم باختلاف درجة تركيز الملكية، بينما لا يختلف هذا التأثير باختلاف معدل العائد على الأصول، وأظهر التحليل الإضافي تأثير معدل العائد على الأصول سلبياً على تقلبات عوائد الأسهم، وأخيراً أظهر تحليل الحساسية تأثير درجة التخصص الصناعي، مقاسة بإجمالي الأصول، سلبياً على تقلبات عوائد الأسهم، بينما لا يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات، مقاس بعدد السنوات على تقلبات عوائد الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الكلمات المفتاحية: التخصص الصناعي لمراقب الحسابات - تدوير منشأة مراقب الحسابات - تقلبات عوائد الأسهم .

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة بني سويف.

Abstract

The Main purpose of the study is to study and investigate the relationship between the degree of auditor industry specialization and rotation of firm audited on the stock returns volatility.

This study depends on a theoretical and Applied approach.

- The theoretical study included industry specialization concept, Measurement and importance the study also concentrated on the firm Audited rotation and all positive and Negative Opinions in Such issue. Finally, the study investigated the concept of stock returns volatility and how to Measure it.
- The Applied study illustrated the basic Analysis of the test of hypothesis.

The statistical Analysis results showed that the first hypothesis is accepted as the degree of industry specialization has a negative effect on stock returns volatility, on other hand. The firm rotation has no effect on stock returns volatility.

The results also showed the acceptance of the second hypothesis as the degree of industry specialization and firm rotation have a different impact on stock returns volatility according to ownership concentration but this effect held constant even with the change in Return On Assets (ROA) .

The Additional statistical analysis showed that R.O.A has a Negative effect on stock returns volatility but on other hand there were no effect of the ownership concentration on stock returned volatility.

Finally, the sensitivity analysis showed a Negative effect of the degree of industry specialization (Measured by total Assets) on stock volatility. On other side. Firm rotation (Measured by number of years) has no effect on Stock returns volatility for the listed Egyptian companies.

Key Words: Auditor industry specialization-Rotation of audit firm -Stock returns volatility.

١ - مقدمة البحث:

يعرف (علي، ٢٠٠٩) المراجعة الخارجية بأنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل، بشأن الأحداث والتصرفات الاقتصادية لتحديد مدى تمشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل النتائج لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة في الشركة. وكما يرى (Arens et al, 2012) يمكن النظر للمراجعة الخارجية على أنها عملية مستمرة لإصدار الأحكام المهنية Professional Judgments، بدءاً من قبول التكليف بالمراجعة، مروراً بعملية التخطيط لإجراءات المراجعة وجمع وتقييم الأدلة، إلى أن تنتهي بإبداء مراقب الحسابات لرأيه الفني المحايد.

ومن المتفق عليه مهنياً أن للمراجعة الخارجية دوراً كبيراً في إضفاء الثقة على القوائم المالية، ومن ثم زيادة درجة اعتماد مستخدمي هذه القوائم على ما توصله لهم من معلومات، وهي بذلك خدمة مهنية مضافة للقيمة، ينبغي على منظميها وممارسيها الإرتقاء بجودتها وتنمية هذه القيمة (شحاته، ٢٠١٢).

ولقد تعرض التنظيم الذاتي لمهنة المحاسبة والمراجعة للنقد على نحو متزايد في بداية هذا القرن، بعد حدوث العديد من إنهيار الشركات مثل شركة Enron الأمريكية عام ٢٠٠١، وتلاها إنهيار شركة World Com الأمريكية عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى إنهيار شركات أخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية مثل شركة HIH للتأمين وشركة OneTel للإتصالات عام ٢٠٠١ في استراليا، وشركة Parmalat في إيطاليا عام ٢٠٠٣، وشركة Vivendi في فرنسا عام ٢٠٠٢ وقد ترتب على هذه الإنهيارات إنعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية المنشورة فيما توفره لهم من معلومات (صلاح الدين، ٢٠١٧؛ رزق، ٢٠١٤؛ Albrecht, 2005 a).

وتشهد مهنة المحاسبة والمراجعة في الفترة الأخيرة تغيرات سريعة وجوهرية، كنتيجة للنمو السريع في الاقتصاد العالمي، وامتدت مهنة المحاسبة والمراجعة إلى ما وراء إختبار القوائم المالية، لأن الهدف النهائي للمراجعة التقليدية هو إضفاء المصداقية على المعلومات التي تقدمها الإدارة في التقارير السنوية، ولقد اهتمت الهيئات المهنية والتنظيمية بدراسة سبل الإرتقاء بخدمات مراقب الحسابات بهدف تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية.

وتعتبر خبرة مراقب الحسابات في الصناعة عاملاً مميزاً وهاماً بين شركات المحاسبة والمراجعة، فمراقبي الحسابات المتخصصين صناعياً لديهم المزيد من المعرفة والخبرة أكثر مقارنة بغير المتخصصين، كما أن لديهم الإلمام الكافي بهياكل الرقابة الداخلية المطبقة ICS بالشركة مما

يؤدي إلى زيادة قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية، وهذا ما أكدت عليه كثير من الدراسات (Krishnan, 2003; Jenkins et al, 2006; Stein & Cadman, 2007).

وفيما يتعلق بخبرة مراقب الحسابات أيضاً فقد أوضحت دراسة (Knapp & Knapp, 2001) أنه كلما زادت خبرة مراقبي الحسابات كلما زادت قدرتهم على اكتشاف الغش في القوائم المالية، وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Karjalainen, 2011) أنه كلما زادت خبرة شريك المراجعة، وتخصصه بصناعة العميل، كلما زاد احتمال كشفه للاستحقاقات الاختيارية، ومن ثم زيادة جودة الأرباح المعلن عنها، والتي تؤدي بدورها لزيادة جودة المراجعة.

وفيما يتعلق بمفهوم التخصص الصناعي، فقد وردت تعريفات متعددة بخصوص هذا المفهوم، إلا أن معظم الدراسات التي تناولت هذا المفهوم (عوض، ٢٠٠٦؛ محمد، ٢٠١٣؛ Gul et al, 2009; Sun and Liu, 2011) تعرف التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بأنه قيامه بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع صناعي واحد، بما يضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشآت في نفس القطاع وإمكانية الحصول على المعرفة والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات.

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (البيب، ٢٠٠٥؛ متولى، ٢٠٠٦؛ محمد، ٢٠١٣؛ Carcello & Nagy, 2002; Mayhew & Wilkins, 2003; De Boskey & Jiang, 2012, Low, 2006) سواء من حيث علاقته بجودة المراجعة أو اتعاب المراجعة أو الغش والاحتيال والأخطاء أو مخاطر المراجعة أو إدارة وجودة الأرباح. (*) وفيما يتعلق بأهمية التخصص ودوافعه فقد أوردت بعض الدراسات (البيب، ٢٠٠٥؛ محمد، ٢٠١٣) هذه الدوافع ومنها الزيادة في حجم القواعد المحاسبية الخاصة بكل نشاط صناعي على حدة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة فهم مراقب الحسابات المزيد من طبيعة أنشطة العملاء المختلفة، كما أن التخصص الصناعي يمكن مكاتب المحاسبة والمراجعة من استخدامها كاستراتيجية للتمييز عن منافسيها لخدمة مجموعة كبيرة من العملاء.

وفيما يتعلق بمقاييس التخصص الصناعي فقد أشارت دراسات متعددة (Neal & Riley, 2003; Sarwok and Agoes, 2014; Balsam & Young, 2004) إلى وجود أكثر من مقياس مثل مقياس الحصة السوقية ومقياس حصة المحفظة. (**)

وفيما يتعلق بتدوير منشأة مراقب الحسابات، فيقصد به قيام الشركات بتغيير مراقبي حساباتها بعد قضاؤهم مدة زمنية في مراجعة حساباتها، وتختلف تلك المدة الزمنية من دولة لأخرى

(*) سيرد بالتفصيل الدراسات المختلفة التي تناولت علاقة التخصص بالمجالات المختلفة.

(**) سيرد تفصيلاً الإشارة لهذه المقاييس.

حسب سياسة التغيير التي تتبعها كل دولة. ويرى البعض (Ball et al, 2015; Lennox et al, 2014) أن المدة التي تقضيها منشأة مراقب الحسابات في أعمال المراجعة يجب ألا تتجاوز ثمان سنوات.

وفيما يتعلق بتدوير شريك المراجعة، فيعني عدم بقاءه في أداء عملية المراجعة لأحد العملاء، بصفة مستمرة، وعدم تجاوز مدة بقاءه الخمس سنوات قياساً على دراسة (Bandyopadhyay, 2014).

ولقد تعددت الدراسات التي تناولت تدوير مراقب الحسابات (أبو رياش ، ٢٠١٣؛ Siregar et al, 2012; Kwon et al, 2010; Jackson et al, 2008; Cameran et al, 2008؛ غنيم، ٢٠١٣؛ الصمادي، ٢٠٠٧؛ مبارك ، ٢٠١٠، علي، ٢٠١٥؛ Carcello&Nagy,2004 ، Fairchild 2008, Manry et al, 2008) سواء التي تناولت علاقة هذا التدوير بجودة المراجعة، أو علاقته بحوكمة الشركات، أو علاقته باكتشاف التحريفات الجوهرية.

وفيما يتعلق بالوضع في مصر، فقد أكدت قواعد حوكمة الشركات في القسم السابع منها ضرورة تعيين مراقب حسابات خارجي من بين المقيدین بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية يحدد له سنوياً بحد أقصى خمس سنوات، ويتم تغييره بعد ذلك، ويجوز للهيئة شطب مراقب الحسابات الخارجي من سجل المراجعين الخارجيين بالهيئة إذا أخل بالتزاماته الواردة بقواعد حوكمة الشركات وكذلك اتخاذ أي إجراءات أخرى ضده وفقاً لأحكام القوانين واللوائح السارية (دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، ٢٠١١).

وفيما يتعلق بتقلبات عوائد الأسهم فقد تعددت الدراسات التي تناولت هذه التقلبات من حيث علاقتها بالتغيرات في أسعار الصرف (عبد القادر، ٢٠١٧؛ Najaf & Najaf, 2016)، وكذلك من حيث علاقة هذه التقلبات بالعوامل المالية والمحاسبية التي لها تأثير على هذه التقلبات (الراجحي، ٢٠١٧؛ أبو النصر، ٢٠١٦؛ شومان والموسوي، ٢٠١٥)، كما تناولت دراسات أخرى علاقة هذه التقلبات بهيكل الحوكمة وكذلك إدارة الأرباح وجودتها (كبلان، ٢٠١٣؛ جريخ وطريف كاسم، ٢٠١٢)، وكذلك تناولت دراسات أخرى علاقة هذه التقلبات بالتدفقات النقدية (الفريحات، ٢٠١٤).

وأخيراً تناولت دراسة (Safari & Joriani, 2018) العلاقة بين تدوير مراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم من خلال متغير معدل وهو التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

٢- مشكلة البحث:

انطلاقاً من اهتمام الكثير من الدراسات (Safari & Joriani, 2018; Najaf & 2016) بدراسة واختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و تدوير

منشأته من جهة على تقلبات عوائد الأسهم من جهة أخرى فى بيئات اقتصادية و مهنية مختلفة، يمكن بلورة مشكلة هذا البحث فى الإجابة نظرياً وعملياً على عدة اسئلة ؛ ما شكل و اتجاه العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و تدوير منشأته و التقلبات فى عوائد اسهم الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ؟ و هل تختلف هذه العلاقات باختلاف بعض الخصائص التشغيلية لهذه الشركات ؟

٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة و اختبار أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم، وذلك من خلال دراسة نظرية و تطبيقية، على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع الأهمية الأكاديمية لهذا البحث من تصديه لبحث و اختبار علاقتين هامتين سواء بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و تقلبات عوائد الاسهم أو بين تدوير منشأته و تقلبات عوائد الأسهم وفق منهجية علمية متطورة تشمل على ثلاثة أنواع من التحليل؛ الأساسى، و الإضافى، و تحليل الحساسية.

وعلى الجانب العملى، فقد أدت التغيرات الاقتصادية المتلاحقة، و ما نتج عنها من إنهيار شركات عالمية وازدياد حدة المنافسة فى سوق المراجعة إلى تطوير المهنة و أصبح موضوع التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و تدوير منشأته أمراً هاماً لكل من منشآت المحاسبة و المراجعة و عملاتها على السواء. و من أهم دوافع هذا البحث المساهمة فى تضييق الفجوة الأكاديمية فى هذا الشأن، و أيضاً إيجاد دليل عملى على العلاقات محل الدراسة فى بيئة الأعمال و الممارسة المهنية فى مصر.

٥- فروض البحث:

سوف يتم اشتقاق فروض البحث نظرياً، و التى سيتم اختبارها تطبيقياً لاحقاً، و هى كالتالى:

ف١/ : تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و تدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ف١/أ : تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ف١/ب : يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ف ٢ : يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية لهذه الشركات.

ف ٢/ أ : يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل العائد على أصول هذه الشركات.

ف ٢/ ب : يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز ملكية هذه الشركات.

٦- حدود البحث:

يركز البحث بصفة أساسية على دراسة واختبار العلاقتين محل الدراسة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. و لذا يخرج عن نطاق البحث الشركات غير المالية غير المقيدة بالبورصة والمؤسسات المالية سواء مقيدة أو غير مقيدة ، وكذلك الخصائص التشغيلية الأخرى للشركات (بخلاف معدل العائد على الأصول، ودرجة تركيز الملكية) مثل الرفع المالي و عمر الشركة. وأخيراً فإن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروط بضوابط الدراسة التطبيقية.

٧- خطة البحث:

وفقاً لأهداف البحث، ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية، وفي ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث كما يلي:

١/٧ : تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم واشتقاق الفرض الفرعي ١/أ.

٢/٧: تحليل العلاقة بين تدوير منشأة مراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم واشتقاق الفرض الفرعي ١/ب و الفرض الرئيسي ف ١.

٣/٧: تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة محل الدراسة واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته.

٤/٧: منهجية البحث:

١/٤/٧ : نموذج البحث.

٢/٤/٧ : أهداف الدراسة التطبيقية.

٣/٤/٧ : مجتمع وعينة الدراسة.

٤/٤/٧ : أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية.

٥/٤/٧ : توصيف وقياس المتغيرات.

٦/٤/٧ : نتائج اختبار الفروض.

٥/٧ : نتائج البحث والإجابة على أسئلته.

٦/٧ : توصيات البحث.

٧/٧ : مجالات البحث المستقبلية.

١/٧ : تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم وإشتقاق

الفرض الفرعي ١/أ:

هناك إهتمام متزايد بأهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتأثيره الإيجابي على خدمات المراجعة، وكذلك الارتقاء بكفاءة الأداء المهني وتحسين قدرات مراقبي الحسابات في دقة تقديرات المخاطر، وجودة قرارات التخطيط لعمليات المراجعة، واكتشاف ومواجهة حالات الغش والاحتيال المالي، والحد من إدارة الأرباح.

وعلى الرغم من عدم وجود معيار مراجعة دولي ينص صراحة على ضرورة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، إلا أن معايير الأداء المهني تضمنت المقومات الأساسية التي يجب أن تتوفر في مراقب الحسابات حتى يكون قادراً على موازنة عمله بالكفاءة المطلوبة. ويقضي المعيار الأول من معايير العمل الميداني أن يتم التخطيط لعملية المراجعة على نحو مناسب وكجزء رئيسي من هذا التخطيط فهم عمل ونشاط العميل.

ويقضي أيضاً معيار المراجعة الدولي (ISA 315) بضرورة فهم الشركة و تقييم الأخطاء الجوهرية، وضرورة حصول مراقب الحسابات على المعرفة الكاملة بنشاط الشركة وبيئتها قبل الموافقة على التكليف بعملية المراجعة.

ولقد تعددت الدراسات (محمد، ٢٠١٣؛ عوض، ٢٠٠٦؛ صليب، ٢٠٠٣؛ Kend, 2008 ;

Sun & Liu, 2011) التي اهتمت بتعريف وقياس و مردود التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ، حيث أشارت بأنه المعرفة المتأنية من امتلاك مساحة عريضة من المهارة و الخبرة العمليتين في مجال المراجعة، وأنه المعرفة الخاصة بالصناعة التي يكتسبها مراقب الحسابات والتي تراكمت نتيجة مراجعة عملاء صناعة معينة أو أداء مهام محددة. ويشار إلى التخصص الصناعي أيضاً بأنه قيام مراقب الحسابات بأداء خدمات المراجعة المستقلة إلى عملاء ينتمون إلى قطاع أو نشاط صناعي بما يتضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها الشركات في القطاع نفسه، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات.

وللتخصص الصناعي أهميته ومزاياه (فخر، نواف ومحمد شلا، ٢٠١٥؛ عبد العزيز جعفر الشريف، ٢٠١٦؛ Fernando et al, 2010; Klein, 2002) فهو يساعد مراقب الحسابات على فهم عملائه وخصائصهم بشكل أوسع و أدق، وبالتالي سيكون لديه قدرة أكبر على تقديم خدمات مميزة لهم، وتجعله قادراً على تلبية متطلباتهم المتزايدة، وبالتالي القدرة على مواجهة المنافسة في مجال عمله. ويمكن التخصص لمراقب الحسابات من معرفة وتحديد المخاطر والتحريفات الجوهرية التي قد توجد بالقوائم المالية، ويساعد أيضاً على مواجهة حالات الغش والاحتيايل المالي، واكتشاف هذه الحالات أو الحيلولة دون وقوعها. وكذلك مواجهة قيام الشركات بإصدار تقارير مالية مضللة أو متضمنة احتيالياً مالياً بممارسة إدارة الأرباح. كما أن جودة المراجعة وجودة التقارير المالية تكون أكثر في الشركات التي يقوم بمراجعتها مراقبي حسابات متخصصين صناعياً، ويساعد التخصص على خفض تكلفة أداء عمليات المراجعة نتيجة تحميل تكلفة التطوير على عدد أكبر من العملاء، ورفع مستوى جودة الأداء المهني لعملية المراجعة. وفيما يتعلق بمدخل قياس التخصص الصناعي، فإنه لا يوجد إتفاق حول كيفية قياس هذا التخصص، فقد أشارت دراسة (متولي، ٢٠٠٦) بأن مراقب الحسابات يكون متخصصاً إذا كانت جملة أتعابه، أو ما يراجعها، من شركات لا يقل عن ١٠% من إجمالي الأتعاب أو إجمالي الشركات الخاضعة للمراجعة في قطاع معين. بينما ترى دراسة (ليبب، ٢٠٠٥) ضرورة حصول مكتب المراجعة على ٢٠% على الأقل من جملة شركات القطاع، أو جملة أتعاب المراجعة على مستوى هذا القطاع.

ولقد أشارت معظم الدراسات (Hegazy et al, 2015; Bills et al, 2014) إلى مدخلين وهما: مدخل الحصة السوقية Market Share Approach ويعتمد هذا المدخل على أن الحجم الكبير من الأعمال في القطاع الصناعي يشير إلى الخبرة، ويفترض أيضاً أن التخصص يتمثل في المحافظة على حصة سوقية من الشركات العاملة في مجال صناعة معينة، ويتم تحديد الحصة السوقية إما بنسبة مبيعات، أو أصول، الشركة التي يراجعها مراقب حسابات معين، إلى إجمالي المبيعات، أو الأصول، لشركات القطاع كله.

والمدخل الآخر يسمى مدخل حصة المحفظة Portfolio Share Approach ويركز هذا المدخل في تحديد التخصص الصناعي على أساس التمييز بين مراقبي الحسابات من ناحية القطاعات الصناعية المختلفة، ويأخذ في اعتباره التوزيع النسبي لخدمات المراجعة التي يؤديها والأتعاب المرتبطة التي يتقاضاها بين العديد من القطاعات الصناعية. ووفقاً لهذا المدخل فإن

مراقبي الحسابات الذين يعتبرون متخصصين في صناعات معينة هم الذين يحققون أكبر عائدات، ومن المفترض أنهم يكرسون معظم مواردهم لتطوير المعارف والتقنيات المتعلقة بتلك الصناعات. ويعتبر مدخل الحصة السوقية والمرتبطة بالمبيعات، أو الأصول، مقياساً واقعياً لقياس التخصص، فعندما تكون الحصة السوقية مرتفعة تكون خبرة وتخصص مراقب الحسابات في هذه الصناعة أكثر من المنافسين الآخرين، وسيعتمد الباحث عند إجرائه الدراسة التطبيقية على هذا المدخل.

وفيما يتعلق بالدراسات التي أجريت على التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وعلاقته بجودة المراجعة وجودة التقارير المالية، فقد أشارت دراسة كل من (فخر، نواف، ٢٠١٥؛ جربوع، ٢٠٠٨؛ الحداد، ٢٠٠٨؛ متولي، ٢٠٠٦؛ جمال الدين، ٢٠٠٨؛ عبد العزيز، ٢٠١٦؛ مرسي، ٢٠١٥؛ Meuwissen, 2006) إلى أن مراقبي الحسابات المتخصصين صناعياً تكون لديهم المعرفة والخبرة الجيدة بالصناعة التي يتخصصون فيها، وبالتالي تكون لديهم القدرة على اكتشاف الخطأ والغش بالقوائم المالية وتحسين درجة الإفصاح المالي، وكذلك زيادة كفاءة أدائهم المهني وبالتالي زيادة جودة عملية المراجعة. أما دراسة (Van Bergen, 2013) فتري عدم وجود تأثير للتخصص على جودة المراجعة.

وفيما يتعلق بعلاقة التخصص الصناعي بإدارة الأرباح وجودته فقد توصلت دراسات (عوض، ٢٠٠٦؛ مرسي، ٢٠١٥؛ Zuo & Hegazy et al, 2015; Bhattacharya, 2011; Guan, 2014; Krishnan, 2003) إلى أن التخصص الصناعي يكسب مراقبي الحسابات المعرفة والخبرة الواسعة وبالتالي اكتشاف ومواجهة أساليب إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات، وبالتالي فإن هناك علاقة إرتباط بين تطبيق استراتيجية التخصص والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وأما بخصوص العوامل التي من المرجح أن يكون لها تأثير على قرار مراقب الحسابات في مجال قطاع صناعي معين من جانب، وتحديد ما إذا كانت تلك العوامل تؤدي إلى اختيار الشركات لمراقب حسابات متخصص صناعياً من جانب آخر، فقد أشارت دراسة (ريشو، ٢٠٠٨) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تخصص مراقب الحسابات واحتمال التعاقد معه، كما أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في قرار مراقب الحسابات بأن يكون متخصصاً، ومن هذه العوامل؛ انخفاض مخاطر الدعاوى القضائية، وانخفاض مخاطر عدم التوافق مع العملاء، وزيادة أتعاب المراجعة، وأخيراً يتوافر لدى عملاء المراجعة بعض الأسباب لإختيار مراقب حسابات متخصص، ومن أهم هذه الأسباب جودة الإفصاح في القوائم المالية.

وفيما يتعلق بعلاقة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بمخاطر المراجعة فقد أشارت دراسة كل من (جربوع، ٢٠٠٤؛ صليب، ٢٠٠٣؛ المقطري، ٢٠١١) إلى أن التخصص يعمل على إمكانية التحكم في مخاطر المراجعة وتحسين تقدير هذه المخاطر. وفيما يتعلق بعلاقة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بألعاب عملية المراجعة فقد توصلت دراسة كل من (شلا، ٢٠١٥؛ Bills et al, 2014) إلى أن التخصص الصناعي يؤدي إلى إنخفاض ألعاب عملية المراجعة، وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة كل من (مشتهي، ٢٠١٤؛ Hay & Jeter, 2011) إلى أن التخصص الصناعي يؤدي إلى زيادة ألعاب عملية المراجعة. وفيما يتعلق بدور التخصص الصناعي لمراقب الحسابات في تضيق فجوة التوقعات، فقد توصلت دراسة (حمودة، ٢٠١٤) إلى أن ارتفاع مستوى الكفاءة المهنية لمراقب الحسابات وتدعيم درجة استقلاله من خلال هذا التخصص يؤدي إلى تضيق فجوة التوقعات.

وفيما يتعلق بتقلبات عوائد الأسهم والدراسات التي تناولتها، فقد تناولت دراسة (عبد القادر، ٢٠١٧) العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف وتقلبات عوائد الأسهم، وتوصلت إلى ارتفاع حساسية أسعار وعوائد الأسهم لتغيرات أسعار الصرف، ومعنوية هذا التأثير تجعل أسعار الصرف تلعب دوراً كبيراً في تحديد ديناميكية عوائد الأسهم والأسواق المالية بشكل عام. أما دراسة (Najaf & Najaf, 2016) فقد أشارت إلى وجود ارتباط سلبي بين تغيرات أسعار الصرف وتقلبات عوائد الأسهم.

وفيما يتعلق بالعوامل والنسب والمؤشرات المالية والمحاسبية المؤثرة على تقلبات عوائد الأسهم، فقد توصلت دراسة كل من (الراجحي، في و وليد المناسي، ٢٠١٧، أبو النصر، ٢٠١٦؛ شومان و الموسوي، ٢٠١٥؛ خليل، ٢٠١٦؛ الباز و محمد عيسى الشيخ، ٢٠١٥) إلى وجود دلالة إحصائية لكل من نصيب السهم من الأرباح ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول، ومعدل دوران الأصول على أسعار الأسهم، وعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول على أسعار الأسهم.

وفيما يتعلق بدور وتأثير إدارة الأرباح وجودتها وهيكل الحوكمة على تقلبات عوائد الأسهم، فقد توصلت دراسة (كبلان، ٢٠١٣) والتي أجريت في ليبيا إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين صافي ربح الشركة وبين أسعار الأسهم المتداولة بسوق الأوراق المالية الليبي. بينما تناولت دراسة (جربوع، ٢٠١٢) العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الأسهم، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعال يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح وبالتالي زيادة أسعار الأسهم.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات له علاقة بعديد من المتغيرات مثل جودة المراجعة و جودة التقارير المالية ، وإدارة الأرباح، كما أن تقلبات عوائد الأسهم تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها تغيرات أسعار الصرف وإدارة الأرباح وهيكل الحوكمة . لذا يعتقد الباحث بوجود علاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم وذلك في الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية، وأن هذه العلاقة و ان كان اتجاهها محل جدل إلا أنها موجودة، إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال تأثير التخصص الصناعي نفسه على كثير من مسببات تقلب عوائد الأسهم مثل إدارة الأرباح و التحفظ المحاسبي و الحوكمة و جودة التقارير المالية. وعليه فلن يتبنى الباحث اتجاها معيناً لشكل العلاقة محل الدراسة ويمكن اشتقاق الفرض الفرعي ١/أ كما يلي:

تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٢/٧ : تحليل العلاقة بين تدوير منشأة مراقب الحسابات وتقلبات عوائد الأسهم واشتقاق الفرضين؛ الفرعي (١/ب) والرئيسي (١/أ).

أثار موضوع تدوير مراقب الحسابات عديد من الاختلافات في وجهات النظر، بين مؤيد ومعارض له. ويقصد بالتدوير قيام الشركات بتغيير مراقب حساباتها بعد قضائه مدة زمنية في مراجعة حساباتها. وتختلف المدة الزمنية من دولة لأخرى حسب سياسة التدوير التي تتبناها الدولة. وعرفت دراسة (Daugherty, 2010) التدوير بأنه تحقيق التوازن بين الحاجة لوجود نظرة فاحصة لمراقب الحسابات، المكلف بالمراجعة، والحفاظ على استمرارية الشركة وجودة المراجعة.

ولقد مر تدوير مراقب الحسابات بمراحل عديدة (Zeff, 2003) قبل أن يتم اعتماده من قبل دول عديدة، وتعتبر شركة Du Pont الأمريكية هي أول شركة قامت بالتدوير طواعية، فكانت تغير مراقب حساباتها من عام ١٩١١ حتى عام ١٩٢٧ وذلك سنوياً، إقتناعاً منها أن النتائج تكون أفضل مع تغيير مراقب الحسابات. ومنذ عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٤ استمرت الشركة في التغيير، ولكن ليس بشكل سنوي وإنما على فترات تراوحت بين سنتين إلى تسع سنوات. ومنذ عام ١٩٥٤ ظهرت آراء كثيرة حول إلزامية هذا التدوير حتى حدوث الانهيارات المالية، و صدور قانون سارينز أوكسلي Sarbanes oxley، وذلك عام ٢٠٠٢، والذي حدد فترة تدوير مراقب الحسابات بأنها خمس سنوات.

وبالنسبة للوضع في مصر، فقد أكدت قواعد حوكمة الشركات ضرورة تعيين مراقب حسابات خارجي من بين المقيدين بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية، ويجدد له سنوياً بحد أقصى خمس سنوات.

وفيما يتعلق بالآراء المؤيدة والمعارضة لتدوير مراقب الحسابات، فهناك دراسات (منصور، ٢٠١٣؛ Mayers et al, 2003; Crabtree et al, 2006) مؤيدة للتدوير ومن أهم أسباب هذا

التأييد، أن التدوير يمكن من معالجة أى انخفاض محتمل في استقلال مراقب الحسابات، ويؤدي إلى زيادة جودة المراجعة. كما أن طول مدة عمل مراقب الحسابات مع عميله يزيد من الألفة بينهما وينتج عنه ضغوط من العميل عليه، وبالتالي يميل إلى التواطؤ، وتمارس إدارة الشركة أساليبها الاحتياطية. ومن أسباب التأييد أيضاً، أن مراقب الحسابات الجديد سيكون قادراً على اكتشاف الأخطاء والغش بالقوائم المالية، ومنع العميل من تسويق رأيه عليه.

وبشأن الآراء المعارضة للتدوير ، فترى دراسة كل من (أبو رياش، ٢٠١٣؛ Dunhan, 2012; Siregar, 2012) أن مراقبي الحسابات الجدد لا يملكون الخبرة الكافية في مجال صناعة العميل، كما أن الإفراط في التدوير سيزيد من تكلفة وأتعاب عملية المراجعة، مما ينعكس سلباً على مستوى جودة الخدمات المهنية، كما أن التدوير يفسد الاستقلالية ولا يدعمها، لأن الألفة لا تحتاج لوقت طويل.

ويؤيد الباحث الآراء المؤيدة لعملية التدوير، وذلك للمحافظة على مستوى مقبول من الجودة لأداء خدمة المراجعة، وكذلك ضمان المحافظة على وتدعيم استقلالية مراقب الحسابات. كما أن طول فترة عمله مع العميل قد تؤدي إلى إنشاء نوع من الألفة مع العميل وقبول أساليب إدارة أرباح، وأساليب احتياطية من قبل الإدارة.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت تدوير مراقب الحسابات وعلاقته بجودة المراجعة، فقد اتفقت دراسة كل من (أبو رياش، ٢٠١٣؛ Cameran et al, 2009; Fairchild, 2008) على أن تطبيق سياسة تدوير مراقب الحسابات له تأثير إيجابي على الحكم الشخصي والشك المهني، ومن ثم تأثير إيجابي على جودة عملية المراجعة، بينما ترى دراسات أخرى (مبارك، ٢٠١٠؛ Kwon et al, 2010; Siregar et al , 2012; Jackson et al, 2008; Manry et al, 2017; Carcello & Nagy, 2004; Arthur et al, 2008) أن هناك ارتباطاً سلبياً بين

سياسة التدوير وجودة المراجعة، سواء كانت لمنشأة مراقب الحسابات أو لشريك المراجعة. وفيما يتعلق بتدوير مراقب الحسابات وعلاقته باكتشاف التحريفات الجوهرية، فقد تناولت دراسة (غنيم، ٢٠١٣) هذه العلاقة وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وهي الشك المهني، الاستقلال ، التكاليف الأولية لعملية المراجعة، منحني التعلم، والتي تتأثر بتطبيق سياسة تدوير مراقب الحسابات، وبين المتغير التابع وهو القدرة على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية.

وفيما يتعلق بالعوامل أو الأسباب التي تؤدي إلى قرار تغيير مراقب الحسابات، فقد توصلت دراسة (الصمادي ، ٢٠٠٧) إلى أن من أهم العوامل المؤثرة في تغيير مراقب الحسابات العوامل المرتبطة بتحفظات من قبل مراقب الحسابات في تقريره، والعوامل المرتبطة بالعلاقات الشخصية. وتوصلت دراسة (الدويري، ٢٠٠٩) إلى وجود علاقة معنوية بين نوع تقرير مراقب الحسابات وبين قرار عزله، حيث وجد أن الشركات المصرية تتجه إلى عزله إذا كان التقرير متحفظاً.

وتوصلت دراسة (حسين، ٢٠٠٨) إلى تقسيم العوامل المؤدية إلى تغيير مراقب الحسابات إلى عوامل خاصة بالشركات المساهمة، وعوامل خاصة بمعايير المراجعة، وعوامل خاصة بقواعد السلوك المهني، وعوامل تتعلق بالظروف المحيطة بعملية المراجعة. كما توصلت الدراسة إلى أن العوامل السابقة مجتمعة تؤثر على قرار تغيير مراقب الحسابات. أما دراسة (حجازي وريشو، ٢٠٠٩) فتري أن حملة الأسهم في مصر يفضلون تغيير مراقب الحسابات كل خمس سنوات ومراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات كل ٣ سنوات.

وتوصلت دراسة (Magri & Baldacchino, 2004) إلى أن العوامل السلوكية، متمثلة في العلاقة بين مراقب الحسابات و العميل، من أهم العوامل التي تؤثر على قرار تغيير مراقب الحسابات. كما أن دوافع التغيير في الشركات الكبيرة تمثلت في جودة المراجعة أولاً، ثم تخفيض الأتعاب ثانياً. وتري دراسة (Davidson et al, 2006) أن هناك سبباً آخر لتغيير المراجع، وهو رغبة العميل في زيادة مستوى إدارة الأرباح بهدف تحسين مكانته أمام كافة الأطراف ذوى العلاقة معه.

وفيما يتعلق بتدوير مراقب الحسابات وعلاقته بتقلبات عوائد الأسهم Stock return volatility، فإن دراسة كل من (Safari & Jorani, 2018; Su et al, 2015) تناولت هذه العلاقة، وذلك باستخدام التخصص الصناعي كمتغير معدل Moderating، وتوصلت الدراستان إلى أن طول مدة خدمة مراقب الحسابات يؤدي إلى انخفاض في تقلبات عوائد الأسهم، حتى مع إدخال التخصص الصناعي كمتغير معدل لم يؤثر على النتيجة التي تم التوصل إليها.

ويعتقد الباحث بوجود علاقة بين تدوير مراقب الحسابات في البيئة المصرية، وتقلبات عوائد الأسهم و أن هذه العلاقة إما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة من خلال تأثير التدوير نفسه على مسببات تقلبات عوائد الأسهم ((Arthur et al , 2017-Kwon et al 2010) وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (١/ب) كما يلي:

١/ب : يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويعتقد الباحث أنه طالما من المتوقع أن يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات و تدوير منشأته كل على حدة، على تقلبات عوائد الأسهم، فمن المنطقي أن يتوقع أن يكون التأثير المشترك للمتغيرين أكبر من تأثير كل منهما على حدة. ولذلك يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي (١) كما يلي:

١ : تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٧ : تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة محل الدراسة واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته.

تتعدد الخصائص التشغيلية للشركات، والتي من المفترض أن يكون لها تأثير على العلاقة محل الدراسة، ومن هذه الخصائص درجة تركيز الملكية، ونسبة الرفع المالي، وحجم الشركة،

وربحية الشركة معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول (ROA)، و معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وكذلك حوكمة الشركات.

ولقد تناولت دراسات متعددة (Safari & Jorani, 2018; Sun, 2012;) و (Bhattacharya, 2011; Balsam et al, 2003) هذه الخصائص في الدراسة التطبيقية سواء باعتبارها متغيرات معدلة Moderating variables أو متغيرات رقابية Control variables. وسيقوم الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية باختيار اثنين من هذه الخصائص التشغيلية وهما: درجة تركيز الملكية والربحية معبراً عنه بمعدل العائد على الأصول باعتبارهما محل اتفاق غالبية الدراسات السابقة باعتبارهما متغيرين مؤثرين على العلاقة محل الدراسة. و فيما يتعلق بهيكل الملكية، فقد أوضحت العديد من الدراسات (خضر، ٢٠١٤؛ Mamatzakis et al , 2017 , Saleh et al, 2017) أنه يمكن التمييز بين نوعين من هياكل الملكية وهما:

- **الملكية المركزة:** وتعني أن الملكية تكون في أيدي عدد محدود من المساهمين، حيث يحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. ويمكن تصنيف الملكية المركزة وفقاً لشخصية المستثمر المتمركز به الملكية إلى: ملكية مركزة في يد كبار المساهمين، وتقاس بنسبة ما يمتلكه أكبر مساهمي الشركة من إجمالي عدد أسهم الشركة. و ملكية مركزة في يد الإدارة، وتقاس بنسبة ما يمتلكه الإدارة العليا من إجمالي أسهم الشركة. و ملكية مركزة في يد مؤسسات مالية، وتقاس بنسبة ما يمتلكه المؤسسات المالية (بنوك - شركات تأمين - صناديق استثمار). و ملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي، وتقاس بنسبة ما يملكه المستثمرين الأجانب من إجمالي أسهم الشركة. و ملكية مركزة في يد الدولة، وتقاس بنسبة ما يمتلكه الدولة (شركات قطاع الأعمال العام والجهات الحكومية) من إجمالي أسهم الشركة.
- **الملكية المشتتة:** وتعني وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة والذين يمتلكون عدداً قليلاً من الأسهم، ويمكن قياسها بدرجة تشتت الملكية مقارنة بنسبة الأسهم حرة التداول (أسهم يتم توزيعها بين عدد كبير من المساهمين يمتلكون نسبة غير جوهريّة أقل من ٥% من الأسهم).

وفيما يتعلق بمؤشر الربحية، فقد تناولته دراسات كثيرة (محمد، ٢٠١٦؛ Leasage et al, 2009; Duff, 2012) سواء كانت هذه الدراسات متعلقة بموضوع البحث، أو متعلقة بموضوعات أخرى. ويمكن قياس مؤشر الربحية إما بقسمة صافي الربح قبل الضرائب على إجمالي الأصول، ويسمى معدل العائد على الأصول، أو بقسمة صافي الربح قبل الضرائب على حقوق الملكية، ويسمى معدل العائد على حقوق الملكية. و من المنطقي دراسة أثر معدل العائد على الأصول، كمؤشر للربحية، على العلاقة محل الدراسة بمفرده. و لذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (ف٢/أ) كالتالي:

ف ٢/أ : يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل العائد على أصول هذه الشركات.

ويخلص الباحث من تحليل الخصائص التشغيلية للشركات خاصة مؤشر الربحية ودرجة تركيز الملكية، إلى توقع وجود تأثير لهما على العلاقة محل الدراسة و لذا يمكن اشتقاق الفرض الثاني كالتالي:

ف ٢ ب : يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات.

و من المنطقي أيضا دراسة التأثير المنفرد لدرجة تركيز الملكية على العلاقة محل الدراسة، و لذا يمكن اشتقاق الفرض الفرعي (ف ٢/ب) كالتالي:

ف ٢/ب : يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز ملكية هذه الشركات.

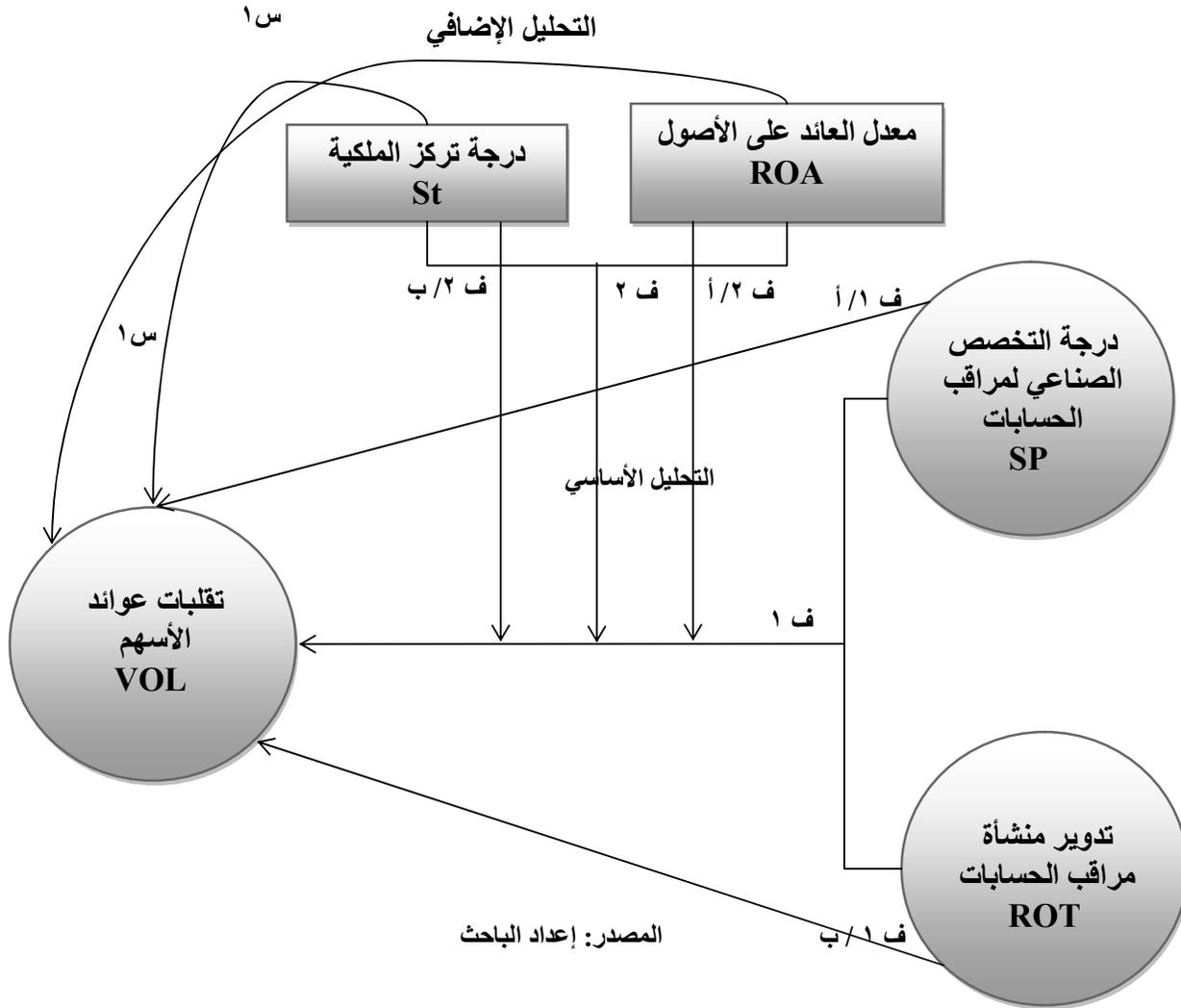
٤/٧ : منهجية البحث:

سار البحث في شقه الأول كدراسة نظرية مكنت الباحث من اشتقاق فروض البحث، ويسير البحث في شقه الثاني كدراسة تطبيقية، نعرض لأركانها كما يلي:

١/٤/٧ : نموذج البحث:

يمكن التعبير عن نموذج البحث والعلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتغيرين المعدلين والمتغير التابع، وذلك من خلال الشكل التالي:

ويمكن عرض الفروض ونماذج اختبارها إحصائياً كالتالي:



$$VOL = \beta_0 + \beta_1 SP + \beta_2 ROT + \epsilon \quad \text{ف ١:}$$

$$VOL = \beta_0 + \beta_1 SP + \epsilon \quad \text{ف ١/أ:}$$

$$VOL = \beta_0 + \beta_2 ROT + \epsilon \quad \text{ف ١/ب:}$$

$$VOL = \beta_0 + \beta_1 SP + \beta_2 ROT + \beta_3 (SP * ROA) \quad \text{ف ٢:}$$

$$+ \beta_4 (ROT * ROA) + \beta_5 (SP * ST) + \beta_6 (ROT * ST) + \beta_7 ROA + \beta_8 ST + \epsilon$$

$$VOL = \beta_0 + \beta_1 SP + \beta_2 ROT + \beta_3 (SP * ROA) + \beta_4 (ROT * ROA) + \beta_5 ROA + \epsilon \quad \text{ف ٢/أ:}$$

$$VOL = \beta_0 + \beta_1 SP + \beta_2 ROT + \beta_3 (SP * ST) + \beta_4 (ROT * ST) + \beta_5 ST + \epsilon \quad \text{ف ٢/ب:}$$

٢/٤/٧ : أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة اختبار فروض البحث، وتحديدًا اختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته من جهة على تقلبات عوائد الأسهم من جهة أخرى، حيث يتم معالجة الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات معدلة ويتم هذا من خلال التحليل الأساسي، ثم اختبار وتأثير المتغيرات المعدلة على تقلبات عوائد الأسهم، أي معاملة المتغيرات المعدلة كمتغيرات رقابية. ويتم هذا من خلال التحليل الإضافي، وأخيراً يتم عمل تحليل حساسية لاختبار تأثير التخصص الصناعي والتدوير على تقلبات عوائد الأسهم مرة أخرى تكون المتغيرات المستقلة قد تم قياسها باستخدام مقياس آخر بخلاف المقياس المستخدم في التحليل الأساسي.

٣/٤/٧ : مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من ٢٩ شركة تمثل قطاع الأغذية والمشروبات والشركات كلها مدرجة بالبورصة المصرية وتم الحصول على القوائم المالية لهذه الشركات لمدة ٧ سنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠١٧.

٤/٤/٧ : توصيف وقياس المتغيرات:

إستناداً لفروض البحث، يمكن تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها كما يلي:

١/٤/٤/٧ : المتغيران المستقلان:

أ- التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، ويمكن قياسه باستخدام مدخل الحصة السوقية، قياساً على دراسة كل من (Van Bergen, 2013; Swaroko & Agoes, 2014) وتم قياس هذا التخصص مرتين، مرة باستخدام أساس المبيعات ويستخدم في التحليل الأساسي ، و مرة أخرى باستخدام أساس إجمالي الأصول و يستخدم في تحليل الحساسية.

ب- تدوير منشأة مراقب الحسابات، وتم قياس هذا التدوير مرتين، قياساً على دراسة كل من (Ball et al, 2015; Lennox et al, 2014) مرة باستخدام عدد السنوات التراكمية التي استخدمت فيها شركة العميل نفس منشأة المحاسبة والمراجعة، ويستخدم هذا المقياس في تحليل الحساسية، مرة أخرى تم القياس من خلال متغير وهمي (١، صفر)، حيث يأخذ القيمة واحد إذا حدث التدوير خلال خمس سنوات، ويأخذ القيمة صفرًا إذا لم يحدث التدوير، ويستخدم هذا المقياس في التحليل الأساسي.

٢/٤/٤/٧ : المتغير التابع:

تقلبات عوائد الأسهم لشركات العينة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية: ويقاس هذا المتغير من خلال التغير اليومي في أسعار الأسهم ثم إيجاد الانحراف المعياري لهذا التغير، قياساً على دراسة (Safari & Jorani, 2018).

٣/٤/٤/٧ : المتغيران المعدلان:

أ-درجة تركيز الملكية: وتم قياسها بأعلى نسبة تركيز ملكية قياساً على دراسة (خضر، ٢٠١٤) ب-معدل العائد على الأصول: وتم قياسه بقسمة صافي الربح قبل الضرائب على إجمالي الأصول قياساً على دراسة (Saleh et al , 2017)

٥/٤/٧ : أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية:

لاختبار فروض الدراسة تم تجميع القوائم المالية لشركات العينة المكونة من ٢٩ شركة مسجلة بالبورصة المصرية وتتنمى لقطاع الأغذية والمشروبات، وذلك لمدة ٧ سنوات من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧ من مواقع الشركات على شبكة الانترنت، وتم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرين المستقلين، وكذا المتغيرين المعدلين من التقارير المالية لهذه الشركات، حيث تم استخدام منهجية تحليل المحتوى لحساب درجة تركيز الملكية قياساً على (خضر، ٢٠١٤) أما بيانات المتغير التابع، فقد تم الحصول عليها من موقع مباشر على شبكة الانترنت.

٦/٤/٧ : التحليل الإحصائي الأساسي ونتائج اختبار الفروض:

تم عمل التحليل الإحصائي الأساسي، واختبار الفروض ومن ثم اختبار العلاقة بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته وتقلبات عوائد الأسهم في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، وذلك كما يلي:

١/٦/٤/٧: توصيف عينة البحث واختبار صلاحية البيانات للتحليل :

توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث وتحديد خصائص وشكل التوزيع لمتغيرات عينة البحث باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري ، معامل الالتواء ، معامل التفرطح (Hair,2010) ويوضحها الجدول رقم (١) بملحق البحث وتم قياس مدى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

أ) إختبار Jarque-Bera لقياس إعتدالية مؤشرات البحث:

يوضح الجدول رقم (١) بملحق البحث نتائج إختبار Jarque-Bera لقياس إعتدالية مؤشرات البحث، وإتضح إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: معدل العائد على الأصول ، تقلبات عوائد الأسهم ، ودرجة تركيز الملكية ، عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥)، وعدم إعتدالية توزيع مؤشرات كل من: درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، درجة التخصص الصناعي بالأصول، وتدوير منشأة مراقب الحسابات بعدد السنوات ، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

ب) إختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث:

تم إختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث المستقلة والمعدلة والتابعة، بإستخدام إختبار Engle-Granger ، ويتضح من الجدول رقم (٢) بملحق البحث أن القيمة المحسوبة لإحصاءة كل من : *z-statistic* ، *tau-statistic* ، دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، ومن ثم رفض فرض عدم القائل بعدم وجود علاقات توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات البحث المستقلة والمعدلة والتابعة، مما يدل وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث، بما يضمن الحصول على معلمات نماذج البيانات المقطعية بصفة حقيقية (Hair,2010).

٢/٦/٤/٧: إختبار صحة الفروض البحثية:

لاختبار فروض البحث تم استخدام نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة Panel Data Fixed Effect Model الذي يجمع بين خصائص الشركات محل عينة البحث ، والسلاسل الزمنية خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٧) ، لقياس التأثير المعنوي لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تلقبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة، كذلك لقياس إختلاف ذلك التأثير بإختلاف الخصائص التشغيلية لتلك الشركات (معدل العائد على الأصول، درجة تركيز الملكية).

وبناءً على نموذج التأثيرات الثابتة فإن معلمة القطع β_0 تختلف من مجموعة بيانات مقطعية لأخرى مع بقاء معلمات ميل الإنحدار β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية بمعنى التعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجموعات، مع إمكانية استخدام متغيرات وهمية بعدد (N-1) لتجنب الارتباط الخطي التام ، مع استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج ، بفروض من أهمها أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط حسابي يساوي الصفر وتباين الخطأ يساوي σ^2 ، ثبات تباين الخطأ لجميع المشاهدات المقطعية ، عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء بين كل مجموعة مشاهدات مقطعية.

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{d=1}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

ويتم إتخاذ القرار الإحصائي بناءً على معنوية إختبار t-Statistic لقياس التأثير المعنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث يتم قبول فرض عدم في حالة ما إذا كان مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة أكبر من (٠.٠٥) ، كذلك يمكن رفض فرض عدم في حالة ما إذا كان مستوى المعنوية لتلك المتغيرات المستقلة أقل من (٠.٠٥) ، سواء لإحدهما أو لكلاهما ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي جزئياً أو كلياً.

١/٢/٦/٤/٧: الفرض البحثي الأول:

ينص الفرض البحثي الأول على ما يلي:

"تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

ينبثق من الفرض البحثي الأول فرضين فرعيين على النحو التالي:

H1.a: تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H1.b: يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

متغيرات الفرض البحثي الأول:

تنقسم متغيرات الفرض البحثي الأول إلى:

(أ) متغيرات مستقلة تفسيرية:

- درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، ويرمز له بالرمز X3.
- تدوير منشأة مراقب الحسابات المقاس بالمتغير الوهمي (X5) ، ويرمز له بالرمز X5.

(ب) المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع المُفسَّر في تقلبات عوائد الأسهم، ويرمز له بالرمز

X7.

نتائج اختبار الفرض البحثي الاول الرئيسي

جدول رقم (١) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0253	-2.260589	0.003085	-0.006974	درجة التخصص الصناعي بالمبيعات: X3
0.3326	-0.972060	0.002486	-0.002417	تدوير منشأة مراقب الحسابات المقاس بالمتغير الوهمي: X5
***0.001	36.83563	0.000798	0.029400	C
R ² =50.6% F-test= 4.39 sig=0.001*** AIC = -7.61 SC= -6.99 HQC= -7.36 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.77				
X7 = -0.00697404265278*X3 - 0.00241651653642*X5 + 0.0294000409006				

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١) . * دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).

يتضح من الجدول رقم (١) أن معامل التحديد (R²) بمعنى أن المتغيرات المستقلة معاً (التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ، وتدوير منشأته) تفسر (٥١%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وباقي النسبة يرجع إلى

الخطأ العشوائي في المعادلة أوروبما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج بيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة. ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (4.39) وهي معنوية عند مستوى أقل من (0.001) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وباستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج بيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة هي : درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الأول جزئياً فيما يتعلق بتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبالتالي تؤثر درجة التخصص الصناعي (بمقياس المبيعات) سلبياً على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويعني ذلك كلما زادت درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كلما انخفضت تقلبات عوائد الاسهم بينما لا يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات (بمقياس المتغير الوهمي) على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبإجراء اختبار Durbin-Watson Test لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation ، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.77) وهي (1.64-1.70) تقع في خارج الحد الأعلى ، مما يدل على قبول فرض عدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

١/١/٢/٦/٤/٧ : نتائج الفرض البحثي الفرعي (ف/١/أ)

H1.a: تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

جدول رقم (٢) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0282	-2.216968	0.003225	-0.007150	درجة التخصص الصناعي بالمبيعات: X3
***.001	76.25835	0.000374	0.028499	C
R ² =50.5% F-test= 4.54 sig=0.001*** AIC = -7.62 SC= -7.02 HQC= -7.38 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.78				
X7 = -0.00715041463943*X3 + 0.0284992637935				

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٢) أن معامل التحديد (R²) ويعنى أن متغير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يفسر (٥١%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائى في المعادلة وربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج بنيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة.

ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (4.54) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠٠١) مما يدل على تأثير معاملات النموذج ككل ، على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وباستخدام اختبار (t.test) نجد أن متغير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ذو تأثير معنوي في نموذج بيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الفرعي الأول ، فيما يتعلق بتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبالتالي تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس المبيعات) سلبياً على تقلبات عوائد الاسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويعني ذلك كلما زادت درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كلما انخفضت تقلبات عوائد الأسهم.

ويتضح من الجدول رقم (٣) بملحق البحث أنه بإجراء اختبار Pesaran CD ، لقياس ارتباط البواقى داخل القطاعات ، قد أتضح أن القيمة المحسوبة غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠.٠٥) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على عدم وجود ارتباط بين البواقى في قيم المتغير التابع داخل القطاعات.

وبإجراء اختبار Durbin-Watson Test لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء وAutocorrelation ، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.78) وهي (1.65-1.69) تقع في خارج الحد الأعلى، مما يدل على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقى النموذج.

٧/٤/٦/٢/١: نتائج الفرض البحثي الفرعي الثاني (ف ١/ب)

H1.b: يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

جدول رقم (٣) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس أثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0148	-2.465452	0.001182	-0.002913	تدوير منشأة مراقب الحسابات: X5
***.001	63.89530	0.000450	0.028781	C
R ² =50% F-test= 4.47 sig=0.001*** AIC = -7.62 SC= -7.02 HQC= -7.37 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.74				
X7 = -0.002913*X5 0.028781				

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٣) أن معامل التحديد (R²) بمعنى أن متغير تدوير منشأة مراقب الحسابات يفسر (٥٠%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة وربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج بيانات البائل وفق التأثيرات الثابتة.

ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (4.47) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠٠١) مما يدل على تأثير معاملات النموذج ككل ، على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وباستخدام اختبار (t.test) نجد أن متغير تدوير منشأة مراقب الحسابات ذو تأثير معنوي في نموذج بيانات البائل وفق التأثيرات الثابتة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الفرعي الثاني، يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات سلبيا على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتضح من الجدول رقم (٤) بملحق البحث أنه بإجراء اختبار Pesaran CD ، لقياس ارتباط البواقى داخل القطاعات ، قد أتضح أن القيمة المحسوبة غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من

(٠.٠٥) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود إرتباط بين البواقي في قيم المتغير التابع داخل القطاعات.

وبإجراء اختبار Durbin-WatsonTest لقياس الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation ، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.74) وهي (1.65-1.69) تقع في خارج الحد الأعلى ، مما يدل على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

٢/٢/٦/٤/٧: الفرض البحثي الثاني:

ينص الفرض البحثي الثاني على ما يلي:

H2: "يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات". وينبثق من هذا الفرض فرضين فرعيين على النحو التالي:

H2.a: يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول.

H2.b: يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

متغيرات الفرض البحثي الثاني:

تنقسم متغيرات الفرض البحثي الأول إلى:

(أ) متغيرات مستقلة تفسيرية:

- درجة التخصص الصناعي مقاسة بالمبيعات ، ويرمز له بالرمز X3.
- تدوير منشأة مراقب الحسابات المقاس بالمتغير الوهمي (١،٠) ، ويرمز له بالرمز X5.

(ب) متغيرات معدلة: تم قياسها من خلال كل من:

- معدل العائد على الأصول ، ويرمز له بالرمز X1.
- درجة تركيز الملكية، ويرمز له بالرمز X2.

(ج) المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع المُفسَّر في تقلبات عوائد الأسهم، ويرمز له بالرمز

X7.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

لقياس مدى إختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف الخصائص التشغيلية

للشركات لكل من: معدل العائد على الأصول ، درجة تركيز الملكية ، تم استخدام نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة Panel Data Fixed Effect Model .
وبناءً على معنوية إختبار t-Statistic لقياس التأثير المعنوي لكل متغير مستقل من المتغيرات المتعلقة بكل من: درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، وتدوير منشأة مراقب الحسابات المقاس بالمتغير الوهمي ، كذلك المتغيرات المعدلة لكل من : معدل العائد على الأصول ، درجة تركيز الملكية ، فإنه يمكن قبول فرض العدم القائل بأنه لا يوجد إختلاف معنوي لتأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف الخصائص التشغيلية للشركات ، في حالة ما إذا كان مستوى المعنوية لتلك المتغيرات المستقلة أو المعدلة أكبر من (0.05) ، كذلك يمكن رفض فرض العدم في حالة ما إذا كان مستوى المعنوية لتلك المتغيرات المستقلة أو المعدلة أقل من (0.05) ، سواء لإحدهما أو لكلاهما ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الثاني جزئياً أو كلياً. وفيما يلي نتائج الفرض البحثي الثاني الرئيسي:

جدول رقم (٤) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس إختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف الخصائص التشغيلية للشركات قبل وبعد إدخال المتغيرات المعدلة

١- نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة قبل إدخال المتغيرات المعدلة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0253	-2.260589	0.003085	-0.006974	SP
0.3326	-0.972060	0.002486	-0.002417	ROT
***.001	36.83563	0.000798	0.029400	C
R ² =50.6% F-test= 4.39 sig=0.001*** AIC = -7.61 SC= -6.99 HQC= -7.36 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.77				
X7 = -0.00697404265278*X3 - 0.00241651653642*X5 + 0.0294000409006				
٢- نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة بعد إدخال المتغيرات المعدلة				
**0.0041	-2.916663	0.011508	-0.033564	SP
0.8364	0.206836	0.001055	0.000218	ROT
0.9319	-0.085619	6.286124	-0.538215	ROA_SP
0.9154	-0.106429	0.010968	-0.001167	ROA_ROT
**0.0046	2.874877	0.025390	0.072994	ST_SP
0.1231	1.550585	0.004102	0.006360	ST_ROT
***.001	-4.088373	0.008994	-0.036769	ROA
0.0564	-1.922439	0.003039	-0.005841	ST
***.001	18.48352	0.001591	0.029398	C
R ² =33.2% F-test= 5.46 sig=0.001*** AIC = -7.48 SC= -7.20 HQC= -7.37 RMSE=0.005 U= 0.093 DW=1.51				
VOL = -0.0335637826094*SP + 0.000218211399302*ROT - 0.538214668687*ROA_SP - 0.00116731537292*ROA_ROT + 0.0729941043327*ST_SP + 0.00636037123747*ST_ROT - 0.0367687961612*ROA - 0.00584143121748*ST + 0.0293980836774				

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). ***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001).

يتضح من الجدول رقم (٤) فيما يتعلق بمعامل التحديد (R2) أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من؛ درجة التخصص الصناعي بالمبيعات، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، المتغيرات المعدلة لكل من؛ معدل العائد على الأصول، درجة تركيز الملكية ، كذلك المتغيرات المستقلة المرجحة بالمتغيرات المعدلة ، تقسر (٣٣.٢%) من التغير الكلى في المتغير التابع، تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وذلك بعد إدخال المتغيرات المعدلة ، بينما نجد أنه قبل إدخال المتغيرات المعدلة ، فإن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من: درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، تقسر (٥١%) من تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

وبشأن اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار F-TEST يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة ككل فى كلا النموذجين قبل وبعد إدخال المتغيرات المعدلة على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

ولاختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية بعد إدخال المتغيرات المعدلة هي كل من، درجة التخصص الصناعي بالمبيعات، درجة التخصص الصناعي بالمبيعات مرجحاً بدرجة تركيز الملكية ، ومعدل العائد على الأصول ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، بينما قبل إدخال المتغيرات المعدلة ، نجد أن درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ذات تأثير معنوى سالب على تقلبات عوائد الأسهم في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل جزئياً القائل " يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية " بينما لا يختلف تأثير تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية ، وأيضاً لا يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول.

١/٢/٢/٦/٤/٧ : نتائج الفرض البحثى الثانى الفرعى الأول:

H2.a: يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول.

جدول رقم (٥) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس إختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف معدل العائد على الأصول قبل وبعد إدخال المتغيرات المعدلة

١- نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة قبل إدخال المتغيرات المعدلة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0253	-2.260589	0.003085	-0.006974	SP
0.3326	-0.972060	0.002486	-0.002417	ROT
***.001	36.83563	0.000798	0.029400	C
R ² =50.6% F-test= 4.39 sig=0.001*** AIC = -7.61 SC= -6.99 HQC= -7.36 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.77				
X7 = -0.00697404265278*X3 - 0.00241651653642*X5 + 0.0294000409006				
٢- نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة بعد إدخال المتغيرات المعدلة				
*0.0426	-2.046286	0.003281	-0.006713	SP
0.4763	-0.714127	0.003376	-0.002411	ROT
0.8469	-0.193432	9.138243	-1.767625	ROA SP
0.1802	1.346767	0.024923	0.033565	ROA ROT
0.6949	-0.393016	0.012124	-0.004765	ROA
***.001	17.15406	0.001672	0.028690	C
R ² =51.5% F-test= 4.07 sig=0.001*** AIC = -7.59 SC= -6.92 HQC= -7.32 RMSE=0.004 U= 0.078 DW=1.80				
VOL = -0.00671312660062*SP - 0.00241080234759*ROT - 1.76762530276*ROA_SP + 0.0335652996928*ROA ROT - 0.00476498436723*ROA + 0.0286896204304				

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من

(٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

بشأن معامل التحديد (R^2) نجد أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من : درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، كذلك المتغيرات المستقلة المرجحة بالمتغيرات المعدلة ، ومعدل العائد على الأصول، تفسر (٥٢%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وذلك بعد إدخال معدل العائد على الأصول كمتغير معدل ، بينما نجد أنه قبل إدخال المتغيرات المعدلة ، فإن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من؛ درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، تفسر (٥١%) من تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أوروبما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج، وبشأن اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-TEST: يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة ككل في كلا النموذجين قبل وبعد إدخال المتغيرات المعدلة على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

ولاختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة : باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية بعد إدخال معدل العائد على الأصول كمتغير معدل هي درجة

التخصص الصناعي بالمبيعات ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، أيضاً قبل إدخال المتغيرات المعدلة ، نجد أن درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ذات تأثير معنوي سالب على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم قبول فرض العدم " لا يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف معدل العائد على الأصول"

٢/٢/٢/٦/٤/٧ : نتائج الفرض البحثي الثاني الفرعي الثاني:

H2.b: يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية.

جدول رقم (٦) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس إختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية

١- نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة قبل إدخال المتغيرات المعدلة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0253	-2.260589	0.003085	-0.006974	SP
0.3326	-0.972060	0.002486	-0.002417	ROT
***٠.٠٠١	36.83563	0.000798	0.029400	C
R ² =50.6% F-test= 4.39 sig=0.001*** AIC = -7.61 SC= -6.99 HQC= -7.36 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.77				
X7 = -0.00697404265278*X3 - 0.00241651653642*X5 + 0.0294000409006				
٢- نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة بعد إدخال المتغيرات المعدلة				
*0.0230	-2.300852	0.009859	-0.022683	SP
0.7209	0.357968	0.000832	0.000298	ROT
*0.0346	2.134717	0.020143	0.043000	ST_SP
0.1453	1.465120	0.002637	0.003864	ST_ROT
0.2681	-1.112168	0.002409	-0.002679	ST
***0.001	4.486599	0.099004	0.444191	VOL(-1)
***0.001	4.549274	0.003312	0.015066	C
R ² =37.4% F-test= 7.2 sig=0.001*** AIC = -7.54 SC= -7.29 HQC= -7.43 RMSE=0.005 U= 0.093 DW=2.12				
VOL = -0.0226831598685*SP + 0.000297748692428*ROT + 0.0429995497624*ST_SP + 0.00386411623644*ST_ROT - 0.00267942161027*ST + 0.444191276134*VOL(-1) + 0.0150656364203				

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من

(٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

بشأن معامل التحديد (R^2) نجد أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من : درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، كذلك المتغيرات المستقلة المرجحة بالمتغيرات المعدلة ، ودرجة تركيز الملكية ، تفسر (٣٧.٤%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ضوء نموذج البانل ذات التأثيرات الثابتة ، وذلك بعد إدخال درجة تركيز الملكية كمتغير معدل ، بينما نجد أنه قبل إدخال

المتغيرات المعدلة ، فإن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من: درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، تفسر (٥١%) من تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

وبشأن اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الأنحدار F-TEST يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة ككل في كلا النموذجين قبل وبعد إدخال المتغيرات المعدلة على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

ولاختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية بعد إدخال درجة تركيز الملكية كمتغير معدل هي: درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، درجة التخصص الصناعي بالمبيعات مرجحاً بدرجة تركيز الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، ايضاً قبل إدخال المتغيرات المعدلة ، نجد أن درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ذات تأثير معنوي سالب على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل جزئياً القائل " يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف درجة تركيز الملكية".

وتتفق نتائج اختبار الفرضين الأول و الثاني مع كل من النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Safari&Jorani,2018 ; Su et al,2015) على الرغم من اختلاف البيئات التي تمت فيها هذه الدراسات. كما يدل هذا على ثبوت العلاقة في البيئة المصرية من واقع الممارسة المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة. مما يعضد التوجه الخاص بالبحث أو القضية التي يتبناها الباحث في هذا البحث.

٧/٤/٧ : نتائج التحليل الإضافي:

بعد الإنتهاء من نتائج إختبار صحة الفروض البحثية، يمكن للباحث إختبار تأثير كل من: درجة التخصص الصناعي بالمبيعات، تدوير منشأة مراقب الحسابات، معدل العائد على الأصول، ودرجة تركيز الملكية على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك من خلال إعادة توصيف المتغيرات المعدلة كمتغيرات رقابية على النحو التالي:

جدول رقم (٧) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس تأثير درجة التخصص الصناعي بالمبيعات، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، معدل العائد على الأصول ، ودرجة تركيز الملكية على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ١ - نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة قبل إدخال المتغيرات المعدلة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0253	-2.260589	0.003085	-0.006974	SP
0.3326	-0.972060	0.002486	-0.002417	ROT
***.٠٠١	36.83563	0.000798	0.029400	C
R ² =50.6% F-test= 4.39 sig=0.001*** AIC = -7.61 SC= -6.99 HQC= -7.36 RMSE=0.004 U= 0.079 DW=1.77				
X7 = -0.00697404265278*X3 - 0.00241651653642*X5 + 0.0294000409006				
٢ - نموذج البيانات المقطعية ذات التأثيرات الثابتة بعد إدخال المتغيرات المعدلة				
0.8185	-0.229941	0.006287	-0.001446	SP
*0.0294	-2.200681	0.019813	-0.043603	ROT
0.8876	0.141648	0.010014	0.001419	ROA
*0.0320	-2.165499	0.031259	-0.067692	ST
***.٠٠١	3.701452	0.018911	0.069997	C
R2=52.2% F-test= 4.4 sig=0.001*** AIC = -7.62 SC= -6.97 HQC= -7.35 RMSE=0.004 U= 0.077 DW=1.80				
VOL = -0.00144570020892*SP - 0.0436028096321*ROT + 0.00141851309178*ROA - 0.0676920248907*ST + 0.0699968786809				

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). *** دالة عند مستوى معنوية أقل من

(٠.٠٠١).

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي:

بشأن معامل التحديد (R^2) نجد أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من ؛ درجة التخصص الصناعي بالمبيعات، تدوير منشأة مراقب الحسابات ، معدل العائد على الأصول ، ودرجة تركيز الملكية ، تفسر (52.2%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بعد إدخال المتغيرات المعدلة المتعلقة بكل من: العائد على الأصول ، ودرجة تركيز الملكية، كمتغيرات مستقلة ، بينما نجد أنه قبل إدخال المتغيرات المعدلة كمتغيرات مستقلة ، فإن درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ، وتدوير منشأة مراقب الحسابات ، يفسران (٥١%) من تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة وربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

وبشأن اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-TEST: يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة ككل في كلا النموذجين قبل وبعد إدخال المتغيرات المعدلة كمتغيرات مستقلة على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٠١).

ولاختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية بعد إدخال المتغيرات المعدلة المتعلقة بكل من: العائد على الأصول، ودرجة تركيز الملكية، كمتغيرات مستقلة هي: تدوير منشأة مراقب الحسابات بالمبيعات، ودرجة تركيز الملكية ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، أيضاً فى نموذج البانل قبل إدخال المتغيرات المعدلة كمتغيرات مستقلة، نجد أن درجة التخصص الصناعي بالمبيعات ذات تأثير معنوي سالب على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ومن ثم ومن ثم نكون قد اجبنا على المطلوب من التحليل الإضافي فيما يتعلق بتأثير تدوير منشأة مراقب الحسابات بالمبيعات، ودرجة تركيز الملكية، على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبإجراء اختبار Durbin-Watson لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation ، أتضح أن القيمة المحسوبة لنموذج البيانات المقطعية بعد إدخال المتغيرات المعدلة كمتغيرات مستقلة (1.80) وهي تقع خارج نطاق الحد الأعلى (1.623-1.725)، مما يدل على إمكانية قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج، أيضاً تقع تلك القيمة المحسوبة (1.77) خارج الحد الأعلى فى نموذج البيانات المقطعية قبل إدخال المتغيرات المعدلة كمتغيرات مستقلة ، مما يدل على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج فى كلا النموذجين.

نتائج تحليل الحساسية: ٨/٤/٧

بعد الإنتهاء من نتائج إختبار صحة الفروض البحثية ، والتحليل الإضافي يمكن للباحث باستخدام المقاييس البديلة للمتغيرات الرئيسية للبحث إختبار تأثير كل من: درجة التخصص الصناعي بالأصول، وتدوير منشأة مراقب الحسابات مقاسة بعدد السنوات، على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٨) نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس أثر معدل العائد على الأصول ودرجة تركيز الملكية على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0183	-2.381368	0.005132	-0.012220	درجة التخصص الصناعي بالأصول: X4
0.3273	-0.982371	0.000310	-0.000304	تدوير منشأة مراقب الحسابات مقاسة بعدد السنوات: X6
***.001	14.49969	0.002093	0.030343	C
R ² =11.9% F-test= 2.92 sig=0.005** AIC = -7.32 SC= -7.16 HQ= -7.26 RMSE=0.005 U= 0.10 DW=1.01				
X7 = -0.012220*X4 -0.000304*X6 + 0.030343				

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). * دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

بشأن معامل التحديد (R^2) نجد أن المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من : درجة التخصص الصناعي بالأصول، وتدوير منشأة مراقب الحسابات مقاسة بعدد السنوات تفسر (12%) من التغير الكلي في المتغير التابع: تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة وربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

ولاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (2.92) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على مؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولاختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية هي درجة التخصص الصناعي بالأصول ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥) ، ومن ثم قبول صحة الفرض في ظل تحليل الحساسية جزئياً فيما يتعلق بتأثير درجة التخصص الصناعي بالأصول على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وبالتالي تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس الاصول) سلبياً على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويعني ذلك كلما زادت درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كلما انخفضت تقلبات عوائد السهم ، بينما لا يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات (بمقياس عدد السنوات) على تقلبات عوائد اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وبإجراء اختبار Durbin-WatsonTest لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation، أتضح أن القيمة المحسوبة (١.٠١) وهي (١.٦٤-١.٧٠) تقع أقل من الحد الأدنى ، مما يدل على رفض فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

٥/٧ : نتائج البحث والاجابة علي اسئلته

استهدف البحث دراسة اثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته علي تقلبات عوائد الاسهم ، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية . ولقد تناولت مشكلة البحث مجموعة من الأسئلة أمكن الاجابة عليها علي النحو التالي :

(أ) بالنسبة لماهية التخصص الصناعي، لا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم، ويمكن تعريفه بأنه أداء خدمة المراجعة المستقلة الي عملاء ينتمون إلي قطاع، أو نشاط، صناعي بما

يتضمن ذلك تماثل طبيعة العمليات التي تقوم بها الشركات في القطاع نفسه، وإمكانية الحصول على المعارف والخبرات المتعلقة بطبيعة تلك العمليات . وبالنسبة لمقاييس او مداخل قياس هذا التخصص هناك مدخلين : مدخل الحصة السوقية ومدخل حصة المحفظة.

(ب) وفيما يتعلق بماهية تدوير منشأة مراقب الحسابات ، فيمكن تعريفه على أنه قيام الشركات بتغيير مراقبي حساباتها بعد قضايتهم مدة زمنية في العمل ، وتختلف هذه المدة من دولة لأخرى، حسب سياسة التدوير التي تتبناها الدولة .وهناك آراء مؤيدة لهذا التدوير علي أساس أنه يمكن من معالجة أي انخفاض محتمل في استقلال مراقب الحسابات ، كما ان التدوير يؤدي الي زيادة جودة عملية المراجعة . أما الآراء المعارضة للتدوير فتري أن مراقبي الحسابات الجدد لا يملكون الخبرة الكافية في مجال صناعة العميل ، كما أن الإفراط في التدوير سيزيد من تكلفة واتعاب عملية المراجعة .ومقاييس التدوير هي إما عدد السنوات التراكمية التي استخدمت فيها شركة العميل نفس منشأة المحاسبة والمراجعة ، وإما قياس هذا التدوير كمتغير ضمنى يأخذ الرقم (واحد) عند حدوث التدوير ، ويأخذ الرقم (صفر) اذا لم يحدث التدوير .

(ج) وفيما يتعلق بتوضيح شكل واتجاه العلاقة بين التخصص الصناعي والتدوير من جهة على تقلبات عوائد الأسهم من جهة أخرى. وكذلك هل تختلف العلاقة محل الدراسة باختلاف الخصائص التشغيلية للشركات، خاصة معدل العائد علي الاصول ودرجة تركيز الملكية. وقد تم الإجابة علي هذا التساؤل من خلال الدراسة التطبيقية، وتم التوصل للنتائج التالية من خلال التحليل الاساسي والاضافي وتحليل الحساسية :

أولاً: التحليل الأساسي

- لقياس الأثر المشترك لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس المبيعات) وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم اتضح أن درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس المبيعات) تؤثر سلبياً على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بينما لا يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- تؤثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس المبيعات) سلبياً على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- لقياس الأثر المشترك لمدى اختلاف تأثير كلاً من درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس المبيعات) وتدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد الأسهم بإختلاف تركيز الملكية، ومعدل العائد على الأصول اتضح أن اختلاف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف تركيز الملكية، بينما لا يختلف هذا التأثير بإختلاف معدل العائد على الأصول .
- لا يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف معدل العائد على الأصول.
- يختلف تأثير تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف معدل العائد على الأصول.
- يختلف تأثير درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف درجة تركيز الملكية.
- لا يختلف تأثير تدوير منشأة مراقب الحسابات على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بإختلاف درجة تركيز الملكية.

ثانياً: التحليل الإضافي

- يؤثر معدل العائد على الأصول سلبياً على تقلبات عوائد الأسهم ، بينما لا يوجد تأثير لدرجة تركيز الملكية على تقلبات عوائد الأسهم.

ثالثاً: تحليل الحساسية

- لقياس الأثر المشترك لدرجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس الأصول) وتدوير منشأته (بمقياس عدد السنوات) على تقلبات عوائد الأسهم اتضح أن درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات (بمقياس الأصول) تؤثر سلبياً على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ويعني ذلك كلما زادت درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كلما انخفضت تقلبات عوائد الأسهم، ولا يؤثر تدوير منشأة مراقب الحسابات (بمقياس عدد السنوات) على تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٦/٧: توصيات البحث

فى ضوء أهداف ومشكلة ومنهجية وحدود البحث، وما إنتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:

- ضرورة إتباع مكاتب المراجعة فى مصر إستراتيجية التخصص الصناعي خاصة فى ظل كبر حجم المشروعات وتعدد الصناعات، لما لذلك من آثار إيجابية على جودة المراجعة.
- يجب على هيئة الرقابة المالية دعم آلية الرقابة على منشآت المحاسبة والمراجعة، ودعم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وضرورة وضع برامج تدريبية لأعضائها للتعرف على كيفية تطبيق إستراتيجية التخصص الصناعي والمزايا والفرص التي قد تعود من وراء تطبيق ذلك.
- العمل على تبني سياسة الإندماج من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة لمواجهة النقص فى الكوادر البشرية المدربة والتي تمكنها من توفير مقومات التخصص الصناعي.
- استحداث قاعدة بيانات بمكاتب المحاسبة والمراجعة تتضمن إيضاح الأسباب التي أدت إلى إستقالة مراقب الحسابات أو عزله، و يفضل أن تكون لدى هيئة الرقابة المالية نفس قاعدة البيانات.
- ضرورة إصدار معيار مراجعة مصرى يؤكد على أهمية التخصص الصناعي وإلزام مراقبي الحسابات به مما يؤدي إلى زيادة كفاءة عملية المراجعة.
- ضرورة الاهتمام بتغيير مراقبي حسابات الجهاز المركزي كل ٣ سنوات حفاظاً على إستقلال مراقبي الحسابات.
- ضرورة الاهتمام بنتائج الدراسة التطبيقية من قبل هيئة الرقابة المالية والمستثمرين فى أسهم الشركات المساهمة، حيث أوضحت الدراسة التطبيقية التأثير السلبى للتخصص الصناعي على تقلبات عوائد الأسهم، بما يعني أن زيادة هذا التخصص سيؤدي إلى إنخفاض هذه التقلبات واستقرار أسعار الأسهم، الأمر الذى ينعكس إيجاباً على المستثمرين بالأسهم.

٧/٧: مجالات البحث المستقبلية:

- يعتقد الباحث بجدوى وأهمية إتجاه البحوث المستقبلية فى المراجعة نحو الموضوعات التالية:
- أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تكلفة رأس المال للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات والتغيير الإلزامي له على قرارى الاستثمار ومنح الإئتمان.
 - أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على جودة أرباح الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
 - أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على كفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. أبو النصر، صلاح. ٢٠١٦. العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم في سوق المال السعودي - دراسة قياسية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، المجلد ١٧، العدد ٣، ص ٧ - ٣٣.
٢. أبو رياش، أحلام أحمد. ٢٠١٣. أثر معدل دوران المراجع الخارجي على جودة المراجعة - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة.
٣. الباز، عماد محمد ومحمد عيسى الشيخ. ٢٠١٥. مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية والاقتصادية في تفسير الاختلافات في أسعار الأسهم السوقية وترشيد قرار الاستثمار في بورصة فلسطين. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - فلسطين، المجلد الأول، العدد ٢، ص ٢٩٧ - ٣٣٥.
٤. الحداد، سامح عبد الرازق. ٢٠٠٨. تحليل وتقييم استراتيجية التخصص المهني لمراجع الحسابات وأثره على جودة الأداء المهني في خدمات المراجعة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة.
٥. الدويري، صفوت مصطفى محمد إبراهيم. ٢٠٠٩. العلاقة بين نوع تقرير مراقب الحسابات وقرار عزل المراقب. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ٢٧٤ - ٣٠٨.
٦. الفريجات، محمد أحمد عبد المحسن. ٢٠١٤. أثر الأرباح والتدفقات النقدية على اسعار أسهم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) - دراسة تطبيقية على قطاع الاستثمار الصناعي وقطاع الزراعة والصناعات الغذائية وقطاع المصارف والخدمات المالية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد ٣٨، العدد ٤، ص ٢٣ - ٤٩.
٧. الراجحي، فای ووليد المناسي. ٢٠١٧. دراسة بعض العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم للشركات المساهمة السعودية. مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح - الأردن، العدد ٢٣، ص ١٠٦ - ١٣٢.

٨. جريوع، يوسف محمود. ٢٠٠٤. فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونية وطرق معالجة وتضييق هذه الفجوة - دراسة ميدانية، مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية، فلسطين، المجلد ١٢، العدد ٢، ص ٣٦٧ - ٣٨٩.
٩. — ٢٠٠٨. مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله - دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد ١٦، العدد ١، ص ٧٥٧ - ٧٩٤.
١٠. جريخ، طريف كاسم. ٢٠١٢. تأثير العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح على أسعار الأسهم. المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ١٤٣٥ - ١٤٦٧.
١١. جمال الدين، سوزان. ٢٠٠٨. منهج مقترح لمواجهة مخاطر استراتيجية التخصص الصناعي في المراجعة - دراسة ميدانية بالتطبيق على مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة - جامعة الأزهر، العدد الثالث، ص ٣٦١ - ٤١٣.
١٢. حجازي، وجدي حامد وبديع الدين ريشو. ٢٠٠٩. تحليل قرار تغيير المراجع الخارجي في بيئة الأعمال المصرية مع دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد ٣٣، العدد الثاني، ص ٤٢٧ - ٤٧٧.
١٣. حسين، هاشم حسن. ٢٠٠٨. تحليل العوامل المؤثرة في تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العراقية - دراسة ميدانية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ١٦، ص ٢٤٨ - ٢٧٦.
١٤. حمودة، مازن عوني. ٢٠١٤. مدى تأثير تبنى استراتيجية التخصص الصناعي من قبل مراجعي الحسابات في تضييق فجوة التوقعات - دراسة تحليلية تطبيقية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة.
١٥. خضر، هنا عبد الحميد. ٢٠١٤. أثر هيكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية - دراسة ميدانية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
١٦. خليل، شيماء فكري مهنى. ٢٠١٦. استخدام المعلومات المحاسبية في تطوير منهجية مؤشرات أسعار الأسهم بالتطبيق على مؤشر البورصة المصرية (EGX30). مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد ٣٨، العدد ٢، ص ٤٣ - ٦٣.

١٧. رزق، هاني خليل فرج. ٢٠١٤. إطار مقترح لآليات الإشراف والرقابة على جودة أعمال مراجعي حسابات الشركات المساهمة في بيئة الممارسة المهنية في مصر - مع دراسة استطلاعية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
١٨. ريشو، بديع الدين. ٢٠٠٨. العوامل المؤثرة في قرار المراجع بالتخصص القطاعي وأهميتها النسبية عند إختيار المراجع الخارجي - دراسة تحليل تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها، العدد الثاني، ص ١٥٩ - ٢١٧.
١٩. شحاته، السيد شحاته. ٢٠١٢. دراسة واختبار مدى كفاءة مراقبي الحسابات المقيدين لدى هيئة الرقابة المالية في كشف والتقرير عن التحريفات الجوهرية في القوائم المالية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، الجزء الثاني، أكتوبر، ص ٣٦٩-٤٢٩.
٢٠. شلا، محمد نزار. ٢٠١٥. أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات في تخفيض تكلفة أداء عملية المراجعة - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.
٢١. شومان، حسنين فيصل حسن وكوثر حميد الموسوي. ٢٠١٥. تحليل مدى إنعكاس النسب المالية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لتحركات أسعار الأسهم العادية - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية المساهمة الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة مركز دراسات الكوفة - العراق، العدد ٣٧، ص ٢٢٩ - ٢٦٨.
٢٢. صلاح الدين، عبد الرحمن أحمد يحيى. ٢٠١٧. أثر اعتماد مراقب الحسابات على المقاييس غير المالية على مدى ملاءمة تقديره لاحتمال الغش في القوائم المالية - دراسة تجريبية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة دمنهور.
٢٣. صليب، ليلي عزيز. ٢٠٠٣. أثر التخصص المهني في الصناعة على تقليل خطر المراجعة. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، العدد الأول، ص ٤١٦ - ٤٦٧.
٢٤. الصمادي، هشام محمد. ٢٠٠٧. العوامل المؤثرة في تغيير مراجع الحسابات. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ص ١٩٣ - ٢١١.
٢٥. عبد العزيز، جعفر عثمان الشريف. ٢٠١٦. مدى مساهمة التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة - دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية

- العلوم والدراسات الإنسانية - جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، المجلد ١٧، العدد الأول، ص ٤٢ - ٥٦.
٢٦. عبد القادر، بسبع. ٢٠١٧. قياس أثر تغيرات أسعار الصرف على تقلبات عوائد أسواق الأسهم باستخدام نموذج GAECH. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة - الجزائر، العدد ٢٦، ص ٣٤٤ - ٣٥٩.
٢٧. على، صالح حامد محمد وحسن الطيب. ٢٠١٥. تحليل العلاقة بين عوامل تغيير المراجع الخارجي ودوره في إطار حوكمة الشركات - بحث ميداني على مكاتب المراجعة الخارجية. مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين - السودان، المجلد الأول، العدد الأول، ص ٨٩ - ١٢٣.
٢٨. على، عبد الوهاب نصر. ٢٠٠٩. خدمات مراقب الحسابات لسوق المال - المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية - الجزء الأول. الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢٩. عوض، أمال محمد محمد. ٢٠٠٦. قياس أثر التخصص الصناعي لمراجع الحسابات على جودة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد ٣٠، العدد الأول، ص ١٧١ - ٢٣٧.
٣٠. غنيم، محمود رجب ياسين. ٢٠١٣. أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على قدرته في إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية - دراسة ميدانية في البيئة السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة - السعودية، العدد الرابع، ص ١٦٣ - ٢٤٢.
٣١. فخر، نواف محمد شلا. ٢٠١٥. أهمية إكتساب مدقق الحسابات للمعرفة المتخصصة في تعزيز مصداقية التقارير المالية - دراسة ميدانية عن مكاتب التدقيق في الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٧، العدد ٣، ص ٥٧٩ - ٦٠٠.
٣٢. كبلان، معتز عبد الحميد علي. ٢٠١٣. قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على أسعار أسهم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الليبي - دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٣٣. لبيب، خالد محمد عبد المنعم. ٢٠٠٥. دور التخصص القطاعي في تحسين كفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي - دراسة تطبيقية مقارنة. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٢، العدد الأول، ص ١٥٠ - ١٨٣.

٣٤. مبارك، الرفاعي إبراهيم مبارك. ٢٠١٠. التغيير الإلزامي للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية . *مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين*، كلية التجارة - جامعة القاهرة، العدد ٧٦، ص ٤٩٣ - ٥٢٢.
٣٥. متولي، أحمد زكى حسين. ٢٠٠٦. نموذج مقترح لقياس العلاقة بين استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع والعوامل المؤثرة في إدارة عملية المراجعة - دراسة ميدانية تطبيقية. *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة - جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١٦٣ - ٢٤٦.
٣٦. محمد، سامى حسن على. ٢٠١٦. تأثير كل من خصائص الشركات وفعالية الحوكمة على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات - دراسة ميدانية. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٤٧١ - ٥١٦.
٣٧. محمد، منى حلمي محمد. ٢٠١٣. أثر استراتيجية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة أداء عملية المراجعة. *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ٤٠٩ - ٤٣٦.
٣٨. مرسي، هبة سعيد السيد. ٢٠١٥. أثر استخدام استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على جودة المراجعة للحد من ممارسات إدارة الأرباح - دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة السويس.
٣٩. مشتهي، صبرى ماهر. ٢٠١٤. تقويم مدى التخصص القطاعي لمكاتب التدقيق الخارجي - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية*، المجلد الأول، العدد الأول، ص ٢٨١ - ٣١٨.
٤٠. المقطري، معاذ طاهر صالح. ٢٠١١. أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة - دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد ٢٧، العدد ٤، ٤٠٥ - ٤٣٨.
٤١. منصور، نسرین محمد. ٢٠١٣. مدى تأثير معدل دوران مراجع الحسابات الخارجي على مبدأ الاستقلالية - دراسة ميدانية على مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية بغزة.
٤٢. وزارة الاستثمار. ٢٠١١. دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. مركز المديرين المصري.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Albrecht, W. S. 2005. **Business fraud (the Enron problem)**. Brigham Young University.
- 2) Arens, A. A., Elder, R. J., & Mark, B. 2012. **Auditing and assurance services: an integrated approach**. Boston: Prentice Hall.
- 3) Arthur, N., Endrawes, M., & Ho, S. 2017. Impact of partner change on audit quality: An analysis of partner and firm specialisation effects. **Australian Accounting Review**, 27(4), 368-381.
- 4) Ball, F., Tyler, J., & Wells, P. 2015. Is audit quality impacted by auditor relationships?. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 11(2), 166-181.
- 5) Balsam, S., Krishnan, J., & Yang, J. S. 2003. Auditor industry specialization and earnings quality. **Auditing: A journal of practice & Theory**, 22(2), 71-97.
- 6) Bandyopadhyay, S. P., Chen, C., & Yu, Y. 2014. Mandatory audit partner rotation, audit market concentration, and audit quality: Evidence from China. **Advances in accounting**, 30(1), 18-31.
- 7) Bhattacharya, S. 2011. **Auditor industry specialization and earnings response coefficient: a New Zealand perspective** (Doctoral dissertation, Auckland University of Technology.)
- 8) Bills, K. L., Jeter, D. C., & Stein, S. E. 2014. Auditor industry specialization and evidence of cost efficiencies in homogenous industries. **The Accounting Review**, 90(5), 1721-1754.
- 9) Cameran, M., Prencipe, A., & Trombetta, M. 2008. **Does Mandatory Auditor Rotation Really Improve Audit Quality?** (Doctoral dissertation, Università Bocconi, Milan, Italy).

- 10) Carcello, J. V., & Nagy, A. L. 2004. Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 23(2), 55-69.
- 11) ----- . 2002. Auditor industry specialization and fraudulent financial reporting. In Symposium on Auditing Problems. **University of Kansas**.
- 12) Crabtree, A. D., Brandon, D. M., & Maher, J. J. 2006. The impact of auditor tenure on initial bond ratings. *Advances in Accounting*, 22, 97-121.
- 13) Daugherty, B., Dickins, D., & Higgs, J. 2010. Audit partner rotation: An analysis of benefits and costs. **Unpublished Research**. Florida Atlantic University.
- 14) Davidson III, W. N., Jiraporn, P., & DaDalt, P. 2006. Causes and consequences of audit shopping: an analysis of auditor opinions, earnings management, and auditor changes. *Quarterly Journal of Business and Economics*, 69-87.
- 15) DeBoskey, D. G., & Jiang, W. 2012. Earnings management and auditor specialization in the post-sox era: An examination of the banking industry. *Journal of Banking & Finance*, 36(2), 613-623.
- 16) Duff, A. 2009. Measuring audit quality in an era of change: An empirical investigation of UK audit market stakeholders in 2002 and 2005. *Managerial Auditing Journal*, 24(5), 400-422.
- 17) Dunham, K. J. 2002. Firms that want to switch auditors find it takes time, money and faith. **Wall Street Journal Online**.
- 18) Fairchild, R. 2008. Auditor tenure, managerial fraud and report qualification: a behavioural game-theoretic approach. *International Journal of Behavioural Accounting and Finance*, 1(1), 23-37.

-
- 19) Fernando, G. D., Abdel-Meguid, A. M., & Elder, R. J. 2010. Audit quality attributes, client size and cost of equity capital. **Review of Accounting and Finance**, 9(4), 363-381.
- 20) Gul, F. A., Fung, S. Y. K., & Jaggi, B. 2009. Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise. **Journal of Accounting and Economics**, 47(3), 265-287.
- 21) Hair, J.F., Anderson, R.E., Babin, B.J., & Black, W.C. 2010. **Multivariate data analysis: A global perspective** (vol.7). Upper Saddle River, NJ: Pearson.
- 22) Hay, D., & Jeter, D. 2011. The pricing of industry specialisation by auditors in New Zealand. **Accounting and business research**, 41(2), 171-195.
- 23) Hegazy, M. A., Al Sabagh, A., & Hamdy, R. 2015. The effect of audit firm specialization on earnings management and quality of audit work. **Available at: www.ssrn.com**
- 24) Jackson, A. B., Moldrich, M., & Roebuck, P. 2008. Mandatory audit firm rotation and audit quality. **Managerial Auditing Journal**, 23(5), 420-437.
- 25) Jenkins, D. S., Kane, G. D., & Velury, U. 2006. Earnings quality decline and the effect of industry specialist auditors: An analysis of the late 1990s. **Journal of Accounting and Public Policy**, 25(1), 71-90.
- 26) Karjalainen, J. (2011). Audit partner industry specialization and earnings quality of privately-held companies Available at; **ssrN.com1766437**.
- 27) Kend, M. 2008. Client industry audit expertise: towards a better understanding. **Pacific Accounting Review**, 20(1), 49-62.

- 28) Klein, A. 2002. Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. **Journal of accounting and economics**, 33(3), 375-400.
- 29) Knapp, C. A., & Knapp, M. C. 2001. The effects of experience and explicit fraud risk assessment in detecting fraud with analytical procedures. **Accounting, Organizations and Society**, 26(1), 25-37.
- 30) Krishnan, G. V. 2003. Does Big 6 auditor industry expertise constrain earnings management?. **Accounting horizons**, 17, 1-16.
- 31) Kwon, S. Y., Lim, Y. D., & Simnett, R. 2010. Mandatory audit firm rotation and audit quality: Evidence from the Korean audit market. **Unpublished paper**, 1-61.
- 32) Lennox, C. S., Wu, X., & Zhang, T. 2014. Does mandatory rotation of audit partners improve audit quality?. **The accounting review**, 89(5), 1775-1803.
- 33) Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. V., & Kettunen, J. M. 2012. Struggle over joint audit: on behalf of public interest? Working paper available at: **www.ssrn.com**
- 34) Low, K. Y. 2004. The effects of industry specialization on audit risk assessments and audit-planning decisions. **The accounting review**, 79(1), 201-219.
- 35) Magri, J., & Baldacchino, P. J. 2004. Factors contributing to auditor-change decisions in Malta. **Managerial Auditing Journal**, 19(7), 956-968.
- 36) Mamatzakis, E., Zhang, X., & Wang, C. 2017. Ownership structure and bank performance: An emerging market perspective :Available at **www.mpra.com**
- 37) Manry, D. L., Mock, T. J., & Turner, J. L. 2008. Does increased audit partner tenure reduce audit quality?. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 23(4), 553-572.
- 38) Mayhew, B. W., & Wilkins, M. S. 2003. Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged

- to firms going public. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 22(2), 33-52.
- 39) Meuwissen, R., Moers, F., Peek, E., & Vanstraelen, A. 2006. The effects of audit partner experience and industry specialization on audit quality. **Working paper**, Maastricht University.
- 40) Myers, J. N., Myers, L. A., & Omer, T. C. 2003. Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation?. **The accounting review**, 78(3), 779-799.
- 41) Najaf, R., & Najaf, K. 2016. A Study of Exchange Rates Movement and Stock Market Volatility. **Asian Journal of Management, Engineering & Computer Sciences**, 1(1)32-38.
- 42) Neal, T. L., & Riley Jr, R. R. 2004. Auditor industry specialist research design. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 23(2), 169-177.
- 43) Safari Gerayeli, M., & Jorjani, M. 2018. Auditor Tenure and Stock Price Volatility: The Moderating Role of Auditor Industry Specialization. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 12(1), 65-76.
- 44) Saleh, M., Zahirdin, G., & Octaviani, E. 2017. Ownership structure and corporate performance: evidence from property and real estate public companies in Indonesia. **investment management and financial innovations** 14 (2):252-263.
- 45) Sarwoko, I., & Agoes, S. 2014. An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence and audit procedures on audit quality: evidence from indonesia. **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 164, 271-281.
- 46) Siregar, S. V., Amarullah, F., Wibowo, A., & Anggraita, V. 2012. Audit tenure, auditor rotation, and audit quality: the case of Indonesia. **Asian Journal of Business and Accounting**, 5(1), 55-74.
- 47) Stein, M., & Cadman, B. 2007. Industry specialization and auditor quality in US Markets. Available at **ssrN 722203**.
- 48) Su, L., Zhao, X., & Zhou, G. (2015). Auditor tenure and stock price idiosyncratic volatility: The moderating role of industry specialization. **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, 35(2), 147-166.

-
- 49) Sun, Jerry, and Guoping Liu. 2012 . "Auditor industry specialization, board governance, and earnings management." **Managerial Auditing Journal** 28.1: 45-64.
- 50) Sun, J., & Liu, G. 2011. Industry specialist auditors, outsider directors, and financial analysts. **Journal of Accounting and Public Policy**, 30(4), 367-382.
- 51) van Bergen, D. 2013. Auditor Industry Specialization and Audit Quality (**Doctoral dissertation, Master Thesis Department Accountancy Tilburg School of Economics and Management, Tilburg University.**)
- 52) Zeff, S. A. 2003. Du Pont's early policy on the rotation of audit firms. **Journal of Accounting and Public Policy**, 22(1), 1-18.
- 53) Zuo, L., & Guan, X. 2014. The Association of Audit Firm Size and Industry Specialization on Earnings Management: Evidence in China. **The Macro theme Review**, 3(7), 2014.

ملحق البحث

نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (١) إختبار Jarque-Bera لقياس اعتدالية مؤشرات أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم

العدد	مستوى المعنوية	Jarque-Bera	معامل التفرطح	معامل الإلتواء	الإتحراف المعياري	الوسيط	المتوسط الحسابي	المقاييس المؤشرات
181	0.750	0.590	2.730	0.040	0.060	0.030	0.040	معدل العائد على الأصول: X1
181	0.060	5.520	2.280	0.230	0.200	0.360	0.380	درجة تركيز الملكية: X2
181	١0.00	29.170	2.220	0.900	0.130	0.040	0.120	درجة التخصص الصناعي بالمبيعات: X3
181	١0.00	14.890	1.990	0.490	0.050	0.050	0.060	درجة التخصص الصناعي بالأصول: X4
181	١0.00	27.590	2.110	-0.850	0.980	7.000	6.290	تدوير منشأة مراقب الحسابات بعدد السنوات: X6
181	0.100	4.700	2.620	0.350	0.010	0.030	0.030	تقلبات عوائد الأسهم: X7

جدول رقم (٢): نتائج اختبار التكامل المشترك بين مؤشرات أثر درجة التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وتدوير منشأته على تقلبات عوائد الأسهم

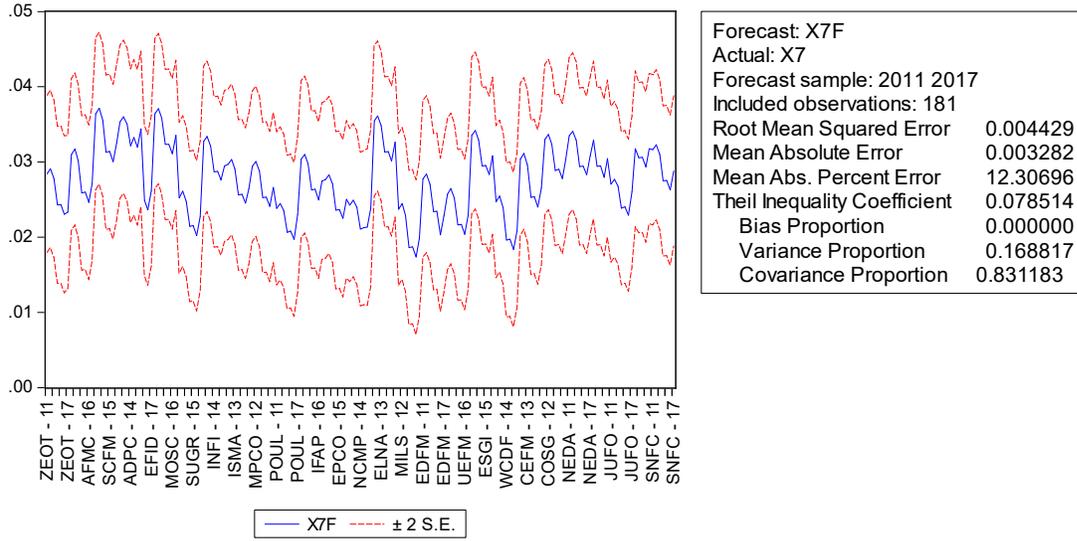
مستوى المعنوية	z-statistic	مستوى المعنوية	tau-statistic	المؤشرات
0.001	-123.0383	0.001	-9.638651	معدل العائد على الأصول: X1
0.0118	-48.43086	0.0141	-5.274802	درجة تركيز الملكية: X2
0.001	-60.51417	0.0013	-6.017071	درجة التخصص الصناعي بالمبيعات: X3
0.001	-75.90197	0.001	-6.900897	درجة التخصص الصناعي بالأصول: X4
0.3271	-26.88434	0.3515	-3.777594	تدوير منشأة مراقب الحسابات بعدد السنوات: X6
0.001	-126.0891	0.001	-9.818870	تقلبات عوائد الأسهم: X7

جدول رقم (٣): نتائج اختبار ارتباط البواقي داخل القطاعات

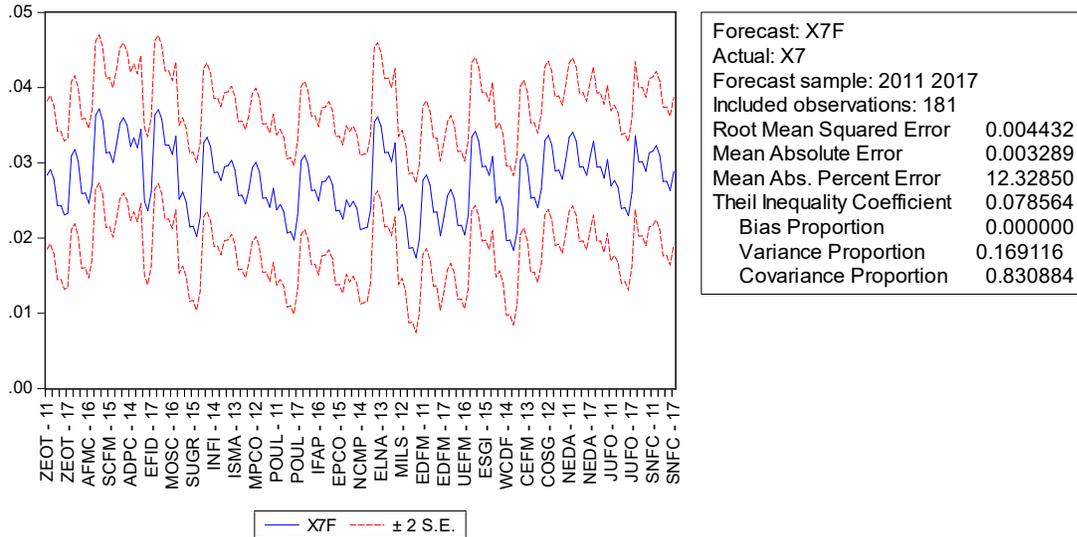
القرار الإحصائي	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	الإختبارات
رفض H0	***.٠٠١	516.5801	Breusch-Pagan LM
رفض H0	***.٠٠١	5.230370	Pesaran scaled LM
رفض H0	*.٠٢٩	2.980370	Bias-corrected scaled LM
قبول H0	0.0913	-1.698643	Pesaran CD

جدول رقم (٤): نتائج اختبار ارتباط البواقي داخل القطاعات

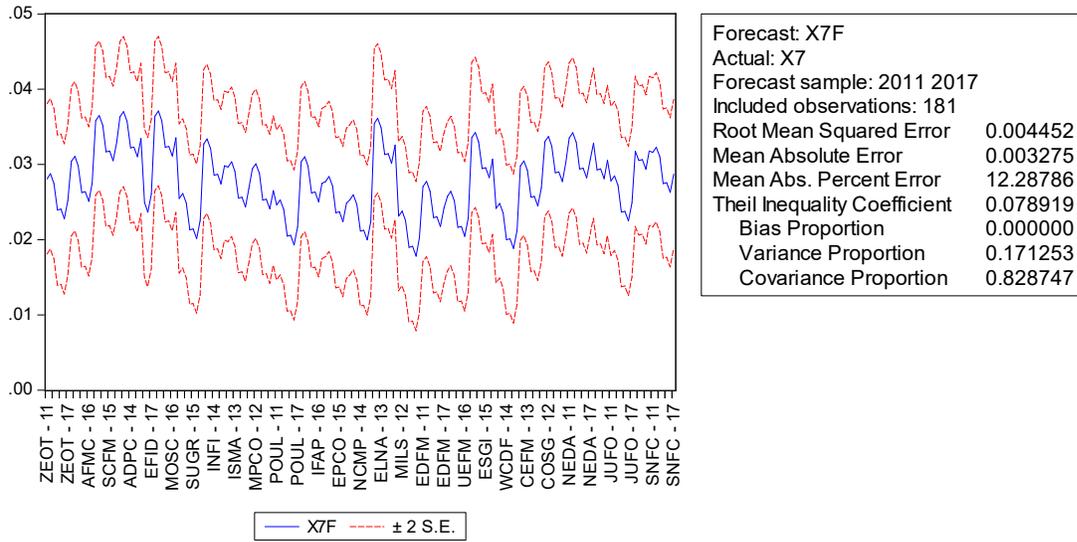
القرار الإحصائي	مستوى المعنوية	القيمة المحسوبة	الإختبارات
رفض H0	***.٠٠١	517.1664	Breusch-Pagan LM
رفض H0	***.٠٠١	5.252498	Pesaran scaled LM
رفض H0	**٠.٠٢٧	3.002498	Bias-corrected scaled LM
قبول H0	0.0994	-1.648008	Pesaran CD



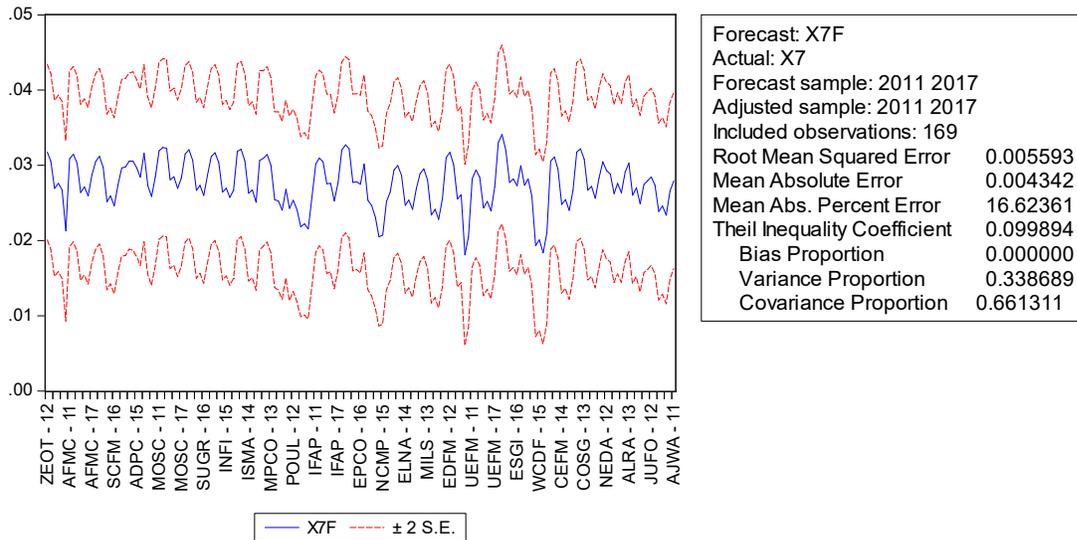
شكل رقم (١): القيم الفعلية والمتوقعة والبواقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الأول الرئيسي)



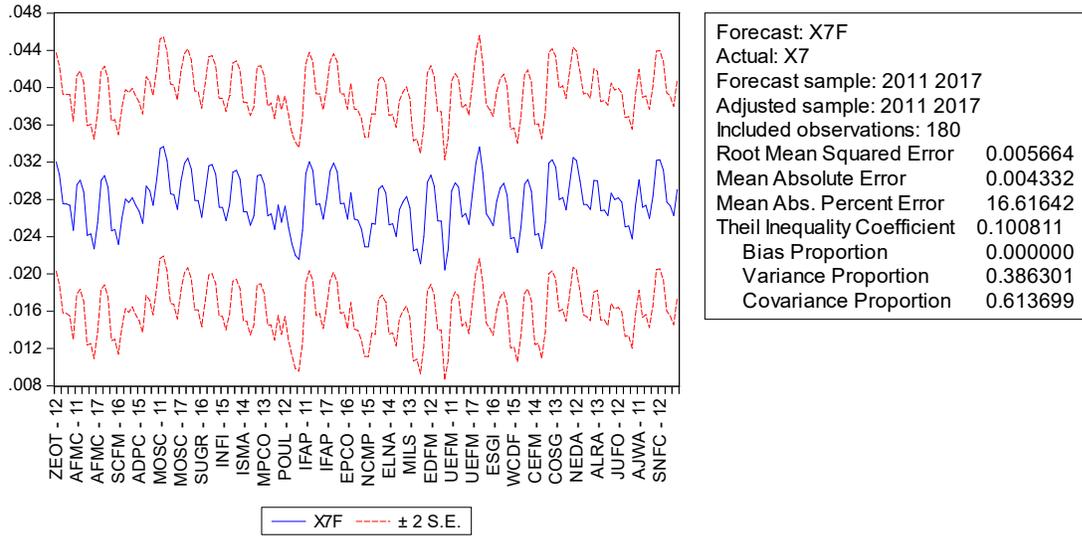
شكل رقم (٢): القيم الفعلية والمتوقعة والبواقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الأول - الفرعي الأول)



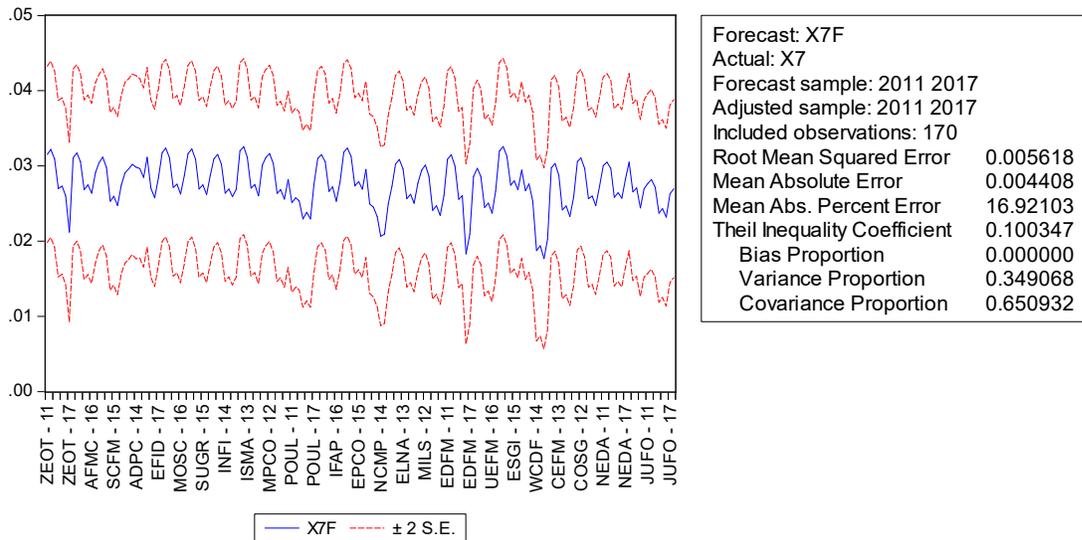
شكل رقم (٣): القيم الفعلية والمتوقعة والبقاقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الأول - الفرعي الثاني)



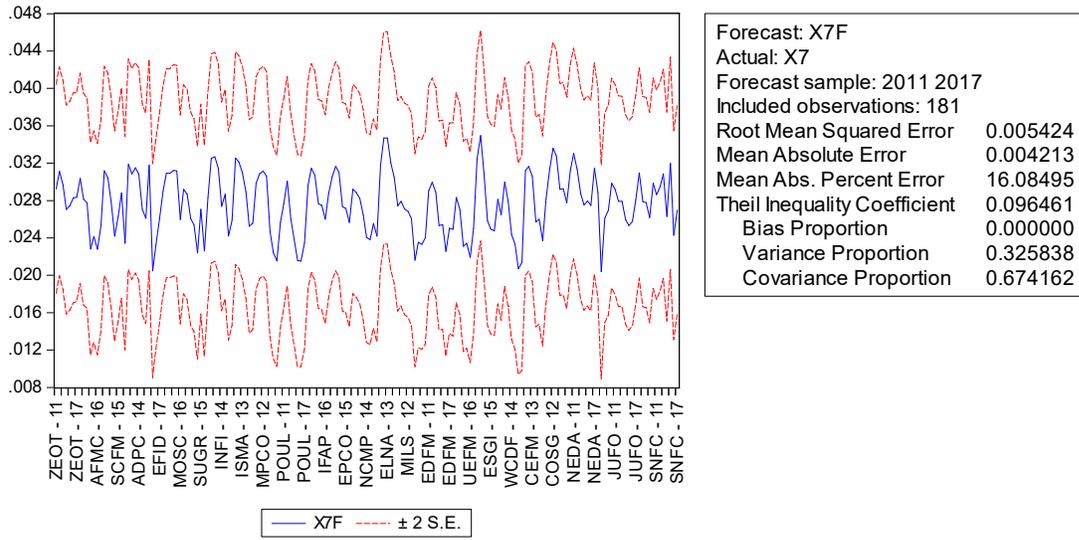
شكل رقم (٤): القيم الفعلية والمتوقعة والبقاقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الثاني الرئيسي)



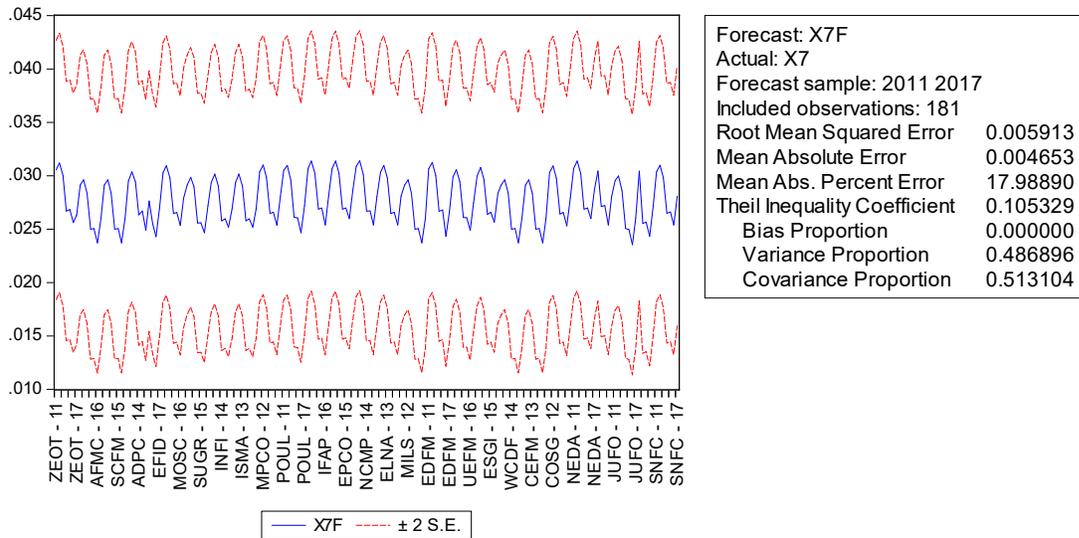
شكل رقم (٥): القيم الفعلية والمتوقعة والبقاقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الثاني – الفرعي الاول)



شكل رقم (٦): القيم الفعلية والمتوقعة والبقاقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الثاني – الفرعي الثاني)



شكل رقم (٧): القيم الفعلية والمتوقعة والبيواقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي الإضافي)



شكل رقم (٨): القيم الفعلية والمتوقعة والبيواقي لمؤشر تقلبات عوائد أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية (الفرض البحثي تحليل الحساسية)